

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٩٥

الأربعاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد أورينوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إكيلز–كوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (S/2018/138)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (S/2018/138).

الرئيس: عملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/138، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تلقينا الكثير من الأسئلة بشأن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن يوم السبت، ٢٢ شباط/فبراير، ومطالبته بوقف الأعمال القتالية من دون تأخير لفترة لا تقل عن ٣٠ يوما متتالية في جميع أنحاء سورية. أبدأ اليوم بالرد على الأسئلة التي تلقيناها. هل الأمم المتحدة مستعدة للوفاء بواجبها تجاه الناس المحتاجين للمساعدة الإنسانية؟ نعم. لدينا قوافل جاهزة للذهاب إلى ١٠ من المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك قافلة تتكون من ٤٥ شاحنة محملة بمعونة لـ ٩٠ ٠٠٠ شخص في دوما والغوطة الشرقية.

هل أنتم مستعدون لدعم عمليات الإجلاء الطبي من الغوطة الشرقية؟ نعم، نحن نعمل على نحو وثيق جدا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري وغيرهما من الشركاء في المجال الصحي في هذا الشأن. هل تم تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)؟ هل هناك وقف لإطلاق النار في سورية؟ لا، ثم لا. هل أوصلتم أي قوافل مشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها أو إلى المناطق المحاصرة؟ لا. هل تم منحكم الإذن بالوصول إلى أي من تلك المواقع؟ هل حصلتم على رسائل التيسير اللازمة للقوافل؟ لا. هل هناك أي عمليات إجلاء طبي؟ لا. هل غادر أي من المدنيين الغوطة الشرقية؟ لا. هل يوجد أي تحسن فعلي في الحالة الإنسانية في الغوطة الشرقية منذ اعتماد القرار الذي يطالب، فعلا، بتيسير إمكانية الوصول بدون عوائق؟ لا. هل تستطيعون تقديم المساعدة في الغوطة الشرقية خلال هدنة إنسانية ما بين الساعة التاسعة صباحا والساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلي؟ وأقتبس من كلمة مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الشرق الأوسط، الذي تكلم عن ذلك أمس: ”من المستحيل إحضار قافلة إنسانية في غضون خمس ساعات“. فالوكالات لديها الآن سنوات من الخبرة في هذا المجال، ويمكن أن تستغرق يوما واحدا لمجرد اجتياز نقاط التفتيش، حتى عند اتفاق الأطراف. ومن ثم يتعين تفريغ المواد.

إذا لم يتم تيسير وصول المساعدات الإنسانية بحرية منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يوم السبت، فما الذي حدث في الأيام القليلة الماضية؟ المزيد من التفجيرات والقتال والموت والدمار وتشويه النساء والأطفال، والجوع والبؤس – وبعبارة أخرى، المزيد من الشيء ذاته.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، قبل يومين، أبلغ عن وقوع غارات جوية وبراميل متفجرة وقصف مدفعي في جميع أنحاء الغوطة الشرقية، بما في ذلك في حرستا والشيفونية وقرية عطايا وحوش الضواهرة والأشعري وجوبر وبيت سوا وحزرما وقرية حنورة وناحية النشابية وسقبا ودوما. وتشير التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا، من بينهم نساء وأطفال. وفي الشيفونية، قتل ١٤ شخصا، من بينهم ثلاث نساء وأربعة أطفال، وأصيب العديد من الأشخاص الآخرين جراء الغارات الجوية. وأفادت التقارير بأن ١٨ مدنيا، من بينهم سائقو سيارات الإسعاف والنساء والأطفال، قد أدخلوا إلى مرافق صحية في الشيفونية وهم يعانون صعوبات في التنفس تتسق مع استخدام غاز الكلور. وأُفيد بوفاة طفل نتيجة لذلك. وفي اليوم نفسه، أفادت تقارير بمقتل عاملين من منظمات غير حكومية محلية نتيجة قصف الجيب المحاصر. وأفيد أيضا بأن مرفقين من مرافق الرعاية الصحية في سقبا قد توقفا عن العمل بسبب الغارات الجوية. وفي الأيام القليلة الماضية، أفيد أيضا بأن القذائف استمرت في السقوط على مدينة دمشق من الغوطة الشرقية.

ومنذ ١٨ شباط/فبراير، أشارت التقارير إلى مقتل أكثر من ٥٨٠ شخصا، وإصابة ما يزيد بكثير عن ١ ٠٠٠ شخص جراء الغارات الجوية والبرية في الغوطة الشرقية. وفي الوقت نفسه، أفادت التقارير بأن مئات الصواريخ التي أطلقت على دمشق من الغوطة الشرقية قد أسفرت عن مقتل ١٥ شخصا وإصابة أكثر من ٢٠٠ شخص بجراح.

وأود الآن أن أوافي مجلس الأمن بمعلومات مستكملة عن الحالة في أجزاء أخرى من البلد.

في إدلب، ما زال القتال يتسبب في قتل وجرح المدنيين، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، ويؤدي إلى نزوح السكان على نطاق واسعة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، تم تشريد ما يقدر بنحو ٣٨٥ ٠٠٠ شخص، مع انتقال العديد من المدنيين إلى الشمال. لقد جرى تشريد نصف سكان إدلب بالفعل. والناس يجبرون على النزوح مرة أخرى، ومع كل تعطيل يزداد ضعفهم. ويتركز المدنيون في منطقة تتقلص مساحتها باستمرار. ويضطر الكثيرون إلى العيش في مخيمات مؤقتة أو في العراء. وتتحمل المخيمات الرسمية فوق طاقتها، حيث تعمل بنسبة تصل إلى ٤٠٠ في المائة من قدرتها الاستيعابية. والاستجابة تعمل بأقصى طاقتها.

إننا نتلقى تقارير عن وفيات وإصابات بين المدنيين، وعن فرض قيود على حركة العديد من المدنيين نتيجة للعمليات العسكرية في عفرين. ولا تزال السلطات المحلية في عفرين توقف على نقاط الخروج الذين يخاطرون بالانتقال، وتمنعهم من الوصول إلى مناطق أكثر أمنا. ونعتقد أنه، حتى الآن، وصل نحو ٥ ٠٠٠ شخص إلى القرى المحيطة بمدينة حلب. ويعتقد أن عشرات الآلاف هم نازحون داخل عفرين. وقد أكدت السلطات التركية لنا استعدادها لتيسير وصول المساعدات الإنسانية. ونود أن نرى قوافل المعونة تنطلق من دمشق. ومع ذلك، لم يوافق الجانب السوري حتى الآن.

ولا تزال الأوضاع في مدينة الرقة غير آمنة لعودة النازحين. ومن بين أولئك الذين يحاولون العودة إلى ديارهم، أصيب ٦٣٧ شخصا وقُتل أكثر من ١٢٥ بفعل الذخائر غير المنفجرة، منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. كما أن الخدمات الطبية والخدمات الأساسية الأخرى غير متوفرة، ولا يزال وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المدينة محدودا لدرجة أنه شبه مستحيل. وكما قلت من قبل، يجب التعجيل بأنشطة إزالة الألغام على سبيل الاستعجال.

لقد كانت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها ال منفذون في الحسكة محدودة خلال معظم شهر كانون الثاني/يناير بسبب زيادة القيود التي تفرضها السلطات المحلية. وقد منعت قوافل الأمم المتحدة

من السفر إلى الشمال الشرقي من البلد انطلاقا من أماكن أخرى داخل البلد. كما تم منع إيصال المعونة الموجودة بالفعل في المستودعات المحلية. وفي حين أن الاتفاق على استئناف عمليات إيصال المساعدات الإنسانية قد تم التوصل إليه في ٣٠ كانون الثاني/يناير، فإنه سينتهي في شهر آذار/مارس. ولا يزال الشركاء من المنظمات غير الحكومية يوصلون السلع ويقدمون الخدمات في جميع أنحاء الجزء الشمالي الشرقي. بيد أن إمكانية الوصول المستدام للأمم المتحدة أمرٌ بالغ الأهمية. وأي انقطاع مُطَوّل في تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات في مواقع المشردين داخليا قد يدفعهم إلى العودة إلى مناطق ليست آمنة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تلقت الأمم المتحدة الموافقة على أول زيارة تقييم إلى دير الزور بعد أن كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لمدة ثلاث سنوات ونصف. وأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ نسمة يعيشون في المدينة على الرغم من أنه يقدَّر بأن ٨٠ في المائة منها مدمرٌ. والهياكل الأساسية مدمرة تماما تقريبا، ولا سيما في المناطق الشرقية والوسطى، حيث كان تنظيم الدولة الإسلامية مسيطرا. وأرسلت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري، ٧٨ شاحنة محملة بالأغذية، ومواد تتعلق بالصحة، والتغذية، والحماية، والمأوى، والتعليم، والمياه ولوازم الصرف الصحي منذ أيلول/سبتمبر الماضي، عندما أجبر تنظيم الدولة الإسلامية على الخروج.

وأخيرا، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء وجود عشرات الآلاف من الناس الذين تقطعت بهم السبل في منطقة ركبان في جنوب شرق سورية. ونحن نواصل التماس التوصل إلى الاتفاقات الضرورية لنسيّر لهم قوافل المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح.

وكما قلت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV. 8186)، كان هناك انخفاض حاد، قرابة ٤٠ في المائة، في إمكانية الوصول عبر خطوط التماس مع المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها في ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد كنا نصل في المتوسط خلال عام ٢٠١٧، طوال كامل فترة الأشهر الـ١٢، إلى ٠٠٠ ١٦٥ شخص شهريا مستخدمين القوافل عبر خطوط التماس. وكان ذلك أمرا غير مقبول على الإطلاق. حتى الآن هذا العام، وصلنا إلى ما مجموعه ٢٠٠ ٧ شخص من خلال قافلة واحدة صغيرة في وقت سابق من هذا الشهر. وبعبارة أخرى، كنا نصل لأكثر من ٥٠ ضعف عدد السكان في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في العام الماضي، مقارنة مع هذا العام حتى الآن. ويظل السبب الرئيسي وراء الانخفاض في عدد القوافل هو رفض الحكومة السورية إعطاء الموافقات ووسائل التيسير اللازمة لدعم إيصال المواد.

وكما يفصّل تقرير الأمين العام (S/2018/138) بينما نستمر في الوصول إلى الملايين من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية من خلال برامج إيصال المساعدة عبر خطوط التماس المنصوص عليها في القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، فإن تقديم المساعدة عبر خطوط النزاع إلى الملايين من الناس في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة قد انهار تماما في الأشهر الأخيرة. وما لم يتغير ذلك، سنرى قريبا المزيد من الأشخاص يموتون من الجوع والمرض، وليس من القصف الجوي والمدفعي.

ولا تزال الأمم المتحدة تركز على الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إل المساعدة في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم الـ ٥,٦ ملايين شخص الذين يعتبرون في حاجة ماسة. إن النهج القائم على الاحتياجات يعني أن الأمم المتحدة ستستمر في السعي من أجل تقديم المعونة وتقديم الخدمات إلى الملايين من الناس بطريقة مبدئية بصرف النظر عن مكان وجودهم. يعيش أكثر من نصف المحتاجين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومع ذلك، فملايين أكثر من الأشخاص لا تعيش في المناطق الخاضعة لها.

لقد أصبح جليا ما يحتاج إليه الشعب السوري – الحماية، والحصول على السلع والخدمات الأساسية، وإنهاء الحصار واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أيد مجلس الأمن قد أيدت بالإجماع جميع هذه الاحتياجات باتخاذه القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

لقد بدأت بياني اليوم بالإجابة على الأسئلة التي تلقيناها بشأن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). أود أن أختتم بياني بسؤال لمجلس الأمن. متى سيتم تنفيذ القرار؟

الرئيس: أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في أعقاب الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها وكيل الأمين العام مارك لوكوك.

في غضون أسبوعين، سنبدأ السنة الثامنة من النزاع السوري. لا توجد لدي الكلمات التي أعبر بها عن شعورنا بالإحباط إزاء الفشل الجماعي للمجتمع الدولي في إنهاء هذه الحرب، ولكن هذا الإحباط لا يضارع أبدا المعاناة والدمار الماضي بدون توقف الذي حل بالشعب السوري. إننا نجتمع هنا اليوم مرة أخرى لأن الهدنة القصيرة التي طالب بها المجلس بالإجماع قبل يومين فقط في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لم تتحقق، كما وصف السيد لوكوك من فوره. ولا تزال الغارات الجوية والقصف والهجمات البرية مستمرة. بل إن هناك تقارير تفيد بشن هجوم آخر بغاز الكلور. إن ما نحتاج إليه هو تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ونرى هذا لا يتحقق حاليا.

منذ سبع سنوات تقريبا من الاحتجاجات السلمية في درعا ورد الفعل الذي حرك ما أصبح في نهاية المطاف حربا شاملة، ما زلنا متمسكين بالحل السياسي، وهو السبيل الوحيد لإنهاء إراقة الدماء. لقد وصف الأمين العام الغوطة الشرقية بأنها جحيم على الأرض. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع السوريين والمجتمع الدولي للمساعدة في التوصل إلى حل سياسي دائم. وسنواصل أيضا مطالبة جميع أطراف النزاع احترام القانون الإنساني الدولي وقواعد الحرب وحماية المدنيين. وسنواصل المطالبة بالإفراج عن المحتجزين تعسفيا وإنهاء حالات الاختفاء القسري. وسوف نواصل بقوة الدعوة إلى تحقيق العدالة والمساءلة. إن المسؤولين عن قائمة الأهوال التي تتميز بها الحياة اليومية في سورية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والهجمات الإرهابية، والتعذيب والعنف الجنسي والحصار والهجمات على المستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، يجب أن يخضعوا للمساءلة. وهذه الاعتداءات لا تزال جارية إلى حد كبير لأن الجناة يتمتعون بالإفلات من العقاب حتى الآن.

كما قال الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع، ”قرارات مجلس الأمن لا يكون لها معنى إلا إذا نُفذت بفعالية“. وتعترف الأمم المتحدة بإعلان روسيا عن خمس ساعات يوميا للهدنة في الغوطة الشرقية. وبالإضافة إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لوكوك، وما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أذكر بكل الاحترام، جميع الأطراف بأن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يطالب بإيصال المعونة الإنسانية على نحو مستمر لمدة لا تقل عن ٣٠ يوما متتالية. إن الأمانة العامة والوكالات ذات الصلة في الأمم المتحدة كلها تسير في اتجاه واحد نحو وقف الأعمال القتالية فورا والإبقاء عليه أكثر من مدة ٣٠ يوما ومن دون إعاقة. كذلك نحن بحاجة عاجلة إلى الحصول على المعونة الإنسانية والخدمات لإجلاء المرضى والمصابين بجروح خطيرة من الغوطة الشرقية المحاصرة ومواقع أخرى. ونحن على استعداد للقيام بذلك.

ويذكّر الأمين العام مرارا وتكرارا جميع الأطراف بالتزامها المطلق بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

الإنسان بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات. في وقت سابق من هذا الشهر، أبلغ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، لوكوك، المجلس بما لا يدع مجالا للشك أن ذلك التزاما وليس مِنَّة (انظر S/PV.8186). وقدم توا لنا جميعا معلومات محدثة عن الحالة الإنسانية، وقدم معلومات محدثة عن استعداد الأمم المتحدة لإيصال المعونة والخدمات، وعن الجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات الإنسانية للوصول إلى جميع المحتاجين حيثما كانوا. ولكن في الوقت الحاضر. يجب علينا معالجة الاحتياجات الخاصة للناس المحاصرين في الغوطة الشرقية.

فالقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يؤكد أن وقف الأعمال القتالية لن ينطبق على العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، و

”سائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى، على نحو ما حدده مجلس الأمن“ القرار ٢٠٤٠١ (٢٠١٨)، الفقرة ٧.

وفي رأينا، أن ذلك يحافظ عن حق على المعايير المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بل يجب أن يكون هناك تقييم صريح لما يعنيه ذلك بالنسبة إلى المأساة الإنسانية التي نشهدها في الغوطة الشرقية.

أولا، نحن ندين جميع انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك عمليات القصف المدفعي من الغوطة الشرقية التي تؤدي إلى جرح أو قتل المدنيين في دمشق. إن نطاق الهجمات العسكرية العشوائية التي تشنها الحكومة على الغوطة الشرقية، وهي منطقة تضم ٤٠٠ ٠٠٠ من السكان المدنيين لا يمكن تبريرها استنادا إلى استهداف مقاتلي جبهة النصرة. إن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تلغي الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ثانيا، إن الأمم المتحدة لم تر أي تأكيد من الحكومة السورية على التمسك بالتزامها بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، على الرغم من أن الممثل الدائم لسوريا لدى الأمم المتحدة قال عند اتخاذ القرار:

”إننا بوصفنا دولة، نتحمل مسؤولية تجاه مواطنينا. ولدينا الحق السيادي في مكافحة الإرهاب“ (S/PV.8186)، صفحة ١٢).

ثالثا، بالأمس أحال رئيس لجنة المفاوضات السورية إلى الأمين العام رسالة باسم الجماعات الرئيسية الثلاث المعارضة المسلحة من غير الدول، جيش الإسلام، وفيلق الرحمن، وأحرار الشام، والجماعات المدنية في الغوطة الشرقية عن التزامها الكامل بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). إنها ملتزمة تحديدا، بضمان تهيئة البيئة اللازمة للأمم المتحدة، فضلا عن إيصال المساعدات الإنسانية، و

”بطرد جميع عناصر هيئة تحرير الشام وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة وجميع الذين ينتمون إلى هذه الجماعات من الغوطة الشرقية“

رابعا، لا توجد لدى الأمم المتحدة هيئة مستقلة لكي تتحقق من التقارير التي تتحدث عن أن جماعات المعارضة المسلحة من غير الدول في الغوطة الشرقية أنشأت مركزا للتنسيق، ومن الادعاء فيما يتعلق بجبهة النصرة، ولم تلاحظ الأمم المتحدة أي إعلان عام من جانب تلك الجماعات عن إنشاء هذا المركز. ورفض جيش الإسلام هذا الادعاء. ما يمكن للأمم المتحدة أن تتحقق منه أن الجماعات المعارضة المسلحة غير الحكومية في الغوطة الشرقية، ما برحت تعرب، على مدى ٢٤ ساعة، عن استعدادها كتابيا لإجلاء مقاتلي جبهة النصرة. إن المفاوضات السابقة بشأن هذه المسألة والتي جرت بين تلك الجماعات والأعضاء الرئيسيين في الفريق الدولي لدعم سورية وفرقة العمل الإنساني في جنيف ودمشق لم تؤدِ إلى النجاح.

من الجدير بالذكر أن التخفيف من حدة الحالة المأساوية في الغوطة الشرقية، يستحوذ على كامل اهتمام المجلس. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننسى أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يطالب بوقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء سوريا. وما زال العنف في عفرين، وإدلب، والجزء الشرقي من البلد. لقد سمع أعضاء المجلس عن التحديات الإنسانية والمعاناة التي يتعرض لها الناس في تلك المناطق أيضا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أنه لا شك أن التطورات في تلك المناطق تجعل الحالة في سوريا أكثر تعقيدا. ولن يكون هناك حل مستدام إن لم تُنفذ قرارات المجلس. وسيتطلب ذلك من الأطراف التراجع عن حافة الهاوية والوفاء بالتزاماتها لإنهاء القتال في سورية. كل جهودنا ستذهب سدى إذا لا يوجد استثمار جدي في التوصل إلى حل سياسي.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يدعو جميع الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها لدى الأطراف لكفالة تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية. تدعو الأمم المتحدة إلى تجديد التزام جميع الدول الأعضاء بالعمل بشكل جاد على تنفيذ وقف الأعمال القتالية. كذلك تحذر الأمم المتحدة من جر المنظمة إلى عمليات رصد. فقد تمت تجربة ذلك في الماضي من دون نجاح، ليس بسبب عدم المحاولة، ولكن نظرا لعدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لدعم جهود الأمم المتحدة في ذلك الصدد. إن الدول الأعضاء، ولا سيما التي تعمل في إطار ترتيبات أستانا وعمّان أن تستخدم مواردها وتأثيرها الواضح على الأطراف لضمان تنفيذ وقف مستدام للأعمال القتالية في جميع أنحاء سوريا.

لا يزال الصراع في الجمهورية العربية السورية يتهدد الاستقرار الإقليمي والدولي لأن الأطراف المتحاربة تعتقد أن هناك حلا عسكريا. بيد أنه لا يوجد هذا الحل. ما برحت الأمم المتحدة مقتنعة بأن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدما. إن المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا يدفع قدما بشأن تيسير إنشاء اللجنة الدستورية في جنيف، كجزء من العملية السياسية بين الأطراف السورية من أجل التنفيذ التام للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) التي تتطلب الأمم المتحدة فيه من الوفود التفاوضية المشاركة البناءة والإيجابية. سيحتاج المبعوث الخاص دي ميستورا إلى الدعم الكامل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إذا ما أُعطيت الفرصة لجهود الأمم المتحدةلإعادة تنشيط عملية سياسية جادة ومجدية. وأثق بأنه سيحصل على هذا الدعم.

الرئيس: أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بملاحظاتي اليوم بالنيابة عن السويد والكويت المشاركين في الصياغة على المسار الإنساني لعمل مجلس الأمن بشأن الحالة في سوريا.

مرة أخرى، أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على المعلومات المحدثة الرصينة جدا التي قدمها للمجلس. ونحن نتشاطر معه الشعور بالإلحاح في أعقاب اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي للاستفادة الكاملة من هدنة لمدة ٣٠ يوما لكي يتسنى فيها للأمم المتحدة وشركائها إرسال قوافل المعونة المنقذة للحياة والبدء بعمليات الإجلاء الطبي. منذ اتخاذ القرار، يطرح علينا سؤال بوصفنا مشاركين في صياغته على المسار الإنساني مفاده متى يبدأ نفاذ مفعول القرار ومن هي الجهات التي ينطبق عليها. نحن واضحون جدا، فالقرار يدخل حيز النفاذ عند اتخاذه وينطبق على جميع الأطراف في جميع أنحاء البلد. الوقت يمضي بسرعة. وليس لدينا وقت لنضيعه.

أتوجه بخالص الشكر إلى السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية اليوم. ونتشاطر القلق العميق بشأن الأنباء عن عدم الامتثال الصارخ لوقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية.

ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم البناء، الأمر الذي أتاح اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ويمثل القرار إجراء حاسما ومجديا من جانب المجلس استجابة للنداءات الصادرة عن الأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني، وقبل كل شيء، عن السكان المدنيين في سورية. ومع ذلك، فإن قيمة القرار ليست في اتخاذه، وإنما في تنفيذه. ويجب علينا الآن الاستفادة من روح التعاون التي أدت إلى اتخاذ القرار والعمل معا لضمان إنفاذه. إن الامتثال لقرارات مجلس الأمن ليس أمرا اختياريا؛ بل إنه واجب على جميع الدول الأعضاء.

ودوائر العمل الإنساني مستعدة للقيام بدورها. ويجب على المجلس، بعد اتخاذ هذا القرار، أن يضطلع بدوره. وخلال الأسابيع القليلة القادمة، فلنغتنم الفرصة التي يتيحها هذا القرار ونركز على تنفيذه. ونود تقديم أربع توصيات محددة بشأن كيفية المضي قدما.

أولا، يجب الامتثال على وجه السرعة لاتفاقات وقف التصعيد القائمة في الغوطة الشرقية. وندعو الضامنين الثلاثة في إطار عملية أستانا إلى بذل قصارى جهدهم لتحقيق هذه الغاية. ويطالب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بوضوح جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية؛ ويجب أن تتوقف الغارات الجوية والهجوم البري والقصف.

ونحيط علما بالإشارات الإيجابية الأولية الصادرة عن جماعات المعارضة المسلحة في الغوطة الشرقية بأنها على استعداد للامتثال لهذا القرار. كما نلاحظ التزامها بطرد جبهة النصرة من المنطقة. وعلينا أن نستفيد من هذا الأمر، وندعو أولئك الذين لديهم نفوذ على جماعات المعارضة المسلحة إلى ضمان التزامها بوقف الأعمال العدائية. ومن الواضح أن المجلس يطالب في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بأن توقف الحكومة السورية جميع العمليات العسكرية دون إبطاء.

ثانيا، وعلى نحو ما أخبرنا السيد لوكوك، فإن الأمم المتحدة وشركاءها المنفذين في الميدان مستعدون لبدء إرسال قوافل منقذة للحياة وتنفيذ عمليات إجلاء طبي. ونحث السلطات السورية على أن تصدر فورا رسائل تيسير للقافلة المتجهة إلى دوما للمضي قدما في هذا الأسبوع كخطوة أولى ضرورية. فلم يعد من الممكن بقاء الأمور على حالها؛ وقد طالب المجلس بإرسال قوافل أسبوعيا إلى جميع المناطق والسكان المحتاجين.

ثالثا، يجب على وجه السرعة تنشيط الهياكل القائمة لتعزيز الامتثال لوقف الأعمال العدائية ورصده. ونتطلع إلى أن يعقد رئيسا فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية اجتماعات بصورة أكثر تواترا، وهو أمر لازم على الأقل مرة أسبوعيا. كما ينبغي الاستفادة من غرفة عمليات عمان. ونرى أنه سيكون من المفيد جعل الصلة بين آليات الرصد ومجلس الأمن أكثر وضوحا.

رابعا، يجب على المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي. وستطلب السويد والكويت أن تعقد الرئاسة المقبلة جلسة إحاطة مفتوحة بشأن تقرير الأمين العام عن التنفيذ والامتثال المقرر تقديمه بعد ١٥ يوما من اتخاذ القرار. كما ينبغي أن نكون على استعداد للاجتماع واتخاذ الإجراءات المناسبة في أي وقت لازم لكفالة تنفيذ هذا القرار.

أخيرا، فإننا نرحب بأي جهود لتخفيف حدة أعمال العنف وإتاحة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في سورية، ولكن فلنكن واضحين: إن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يطلب وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوما في جميع أنحاء البلد، والسماح فورا بإمكانية وصول القوافل الأسبوعية وعمليات الإجلاء الطبي. ولكن وقف إطلاق النار لمدة خمس ساعات لا يفي بمتطلبات القرار. والقرار لا يتعلق في الأساس بإجلاء المدنيين، ولكنه يطلب وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين والقيام بعمليات الإجلاء الطبي. ويجب تنفيذ وقف الأعمال العدائية بشكل

كامل ودون تأخير. ولا بد أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات.

لقد عزز الإجراء الإجماعي المتخذ يوم السبت الماضي مشروعية مجلس الأمن ومصداقيته (انظر S/PV.8188). وتبرهن الإحاطتان الإعلاميتان المقدمتان اليوم على أنه لا يوجد وقت للركون إلى ما حققناه من خلال هذا الإنجاز. بل يجب علينا الآن أن نعمل دون تأخير لضمان ترجمة الإجراء الذي اتخذناه هنا يوم السبت الماضي إلى جهود الإغاثة والمساعدة التي ينتظرها المتضررون من هذا النزاع وعددهم بالملايين. ويجب الآن على جميع الأطراف وجميع الجهات التي لها نفوذ على الأطراف أن تبذل قصارى جهدها وأن تستخدم كل القنوات المتاحة من أجل المضي قدما في التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مارك لوكوك وجيفري فيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين للغاية.

أود اليوم أن أركز في ملاحظاتي على خريطة طريقنا المشتركة، وهي التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه بالإجماع يوم السبت الماضي (انظر S/PV.8188). وباسم فرنسا، أود أن أنقل ثلاث رسائل رئيسية اليوم.

رسالتي الأولى هي أننا يجب أن نتجاوز مجرد الأقوال. إن الحالة في الميدان لا تزال مأساوية ولم تتحسن في الأيام الأخيرة. ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، استمر الهجوم على الغوطة الشرقية بلا هوادة. وبطبيعة الحال، تدين فرنسا بشدة عمليات القصف العشوائية هذه، التي تؤثر على المناطق المأهولة بالسكان والهياكل الأساسية المدنية. وفي هذا السياق، لا تزال الحالة الإنسانية الكارثية آخذة في التدهور. فلم تتمكن أي قافلة تابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى الغوطة الشرقية أو أي منطقة أخرى من المناطق المحاصرة، ولم تتم أي حالة إجلاء طبي في حالات الطوارئ، ولم يتم رفع الحصار. ويستمر النظام السوري في خنق السكان المدنيين واتباع سياسته التدميرية على نحو منهجي. ولا يزال أكثر من ٤٠٠٠٠٠ شخص محاصرين في الغوطة الشرقية، بما في ذلك ١٣٠٠٠٠ طفل. ولم نتلق أي رد من السلطات السورية حتى الآن على الطلب الذي أرسلته الأمم المتحدة للإذن بإرسال قافلة على سبيل الأولوية إلى دوما، المدينة الرئيسية في الغوطة الشرقية.

أما رسالتي الثانية فهي: إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير يطالب الأطراف بمطالب محددة للغاية. فيجب أن تتوقف الأعمال العدائية دون تأخير من أجل إقامة هدنة إنسانية مستمرة لمدة لا تقل عن ٣٠ يوما، من أجل إتاحة إيصال المعونة الإنسانية وإجلاء الجرحى والمرضى على حد سواء. وأود أن أشدد على هذه النقطة. فهذه المطالب واضحة تماما ولا يمكن تشويهها أو إعادة تفسيرها. وعلى النقيض مما يريد أن يقنعنا به البعض، فإن المطالب الواردة في القرار واضحة تماما. ومسؤوليتنا اليوم هي تنفيذ كل الأحكام التي اعتمدناها بالإجماع تنفيذا كاملا. وإن لم نفعل ذلك، فأنى لنا أن نضفي أي مصداقية على التزاماتنا؟ وأي مصداقية يمكن إضفاؤها على قرارات مجلس الأمن؟

إن الأمم المتحدة وشركاءها يخبروننا بأنهم على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إلى سكان الغوطة الشرقية والمناطق الأخرى ذات الأولوية. وبالتالي، ليس هناك وقت لنضيعه، فكل دقيقة تمر يمكن أن تغير الحياة رأسا على عقب.

في ختام مفاوضات صعبة، استطاع المجلس أن يتحد في مواجهة خطورة الحالة الإنسانية وتصاعد النزاع السوري في الأشهر الأخيرة. ويجب علينا الآن أن نعمل معا بنفس روح الوحدة من أجل تنفيذ القرار الذي اتخذناه بالإجماع بصورة فعالة على أرض الواقع. وتلك هي رسالتي الثالثة.

وفي أعقاب اجتماع الأمس في موسكو بين وزير الخارجية الفرنسي جان – إيف لودريان ونظيره الروسي سيرغي لافروف، تطرح فرنسا أربعة مقترحات ملموسة لتحقيق تقدم وتحقيقه دون تأخير.

الاقتراح الأول هو التأكد من تنفيذ جميع الأطراف لوقف الأعمال القتالية الذي طالب به القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).. وأشير إلى أن هناك ثلاث جماعات معارضة رئيسية موجودة في الغوطة الشرقية وكذلك نصر الحريري رئيس الهيئة العليا للمفاوضات للمعارضة السورية، كتبت إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن لتقول إنها ستحترم الهدنة. ولذلك، فمن الملح بأقصى درجة – إذا أمكنني وصف الأمر على هذا النحو – أن يعرب نظام دمشق أيضا بوضوح عن استعداده لاحترام قرار المجلس وإضفاء الصبغة الرسمية على ذلك كتابة.

وقد أحطنا علما بالاقتراح الروسي بإقامة هدنة إنسانية لمدة خمس ساعات يوميا. وهي خطوة أولى إيجابية، ولكنها غير كافية. علينا أن نقوم بأكثر من ذلك. إن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يطالب الأطراف بوقف الأعمال القتالية لمدة ٣٠ يوما متتالية كحد أدنى. واحترام هذا المطلب غير قابل للتفاوض. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف أكثر من مجرد الإعلانات الرمزية أو المواقف السياسية. ويتطلب كحد أدنى السماح للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم. لقد اعتاد هؤلاء العاملون على المخاطرة بشكل يومي، ولكن يجب على الأطراف أن تسمح لهم بالقيام بعملهم. ونظرا لأن الجماعات المعارضة قد التزمت رسميا بالقيام بذلك تحديدا، يجب على النظام أن يلتزم بذلك أيضا بدون تأخير. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على مؤيدي النظام، بدءا بروسيا، ممارسة الضغوط اللازمة عليه.

واقتراحنا الثاني، في صيغة مطلب، يتعلق بضرورة الفتح الفوري لكل نقاط التفتيش ذات الصلة المحددة بوضوح – بدءا من نقطة تفتيش الوافدين – لإتاحة إمكانية وصول قوافل الأمم المتحدة ذات الأولوية. وعليه، فإننا نطالب السلطات السورية بأن تقدم دون تأخير الرسالة اللازمة لتيسير نشر قوافل المساعدات الإنسانية.

ثالثا، من الضروري للغاية السماح بعمليات الإجلاء الطبي للحالات الحرجة، مع إعطاء الأولوية للأطفال. ويشير الهلال الأحمر العربي السوري إلى أن ١٠٦٥ شخصا يحتاجون إلى عمليات الإجلاء الطبي الطارئة. يجب ألا نضيع دقيقة واحدة.

ختاما، ترى فرنسا أنه من الضروري إنشاء آلية رصد لكفالة تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وامتثال الأطراف للقرار. ونحن نعمل بجد من أجل إنشاء تلك الآلية الآن.

تلك هي المقترحات الفرنسية لمعالجة الحاجة الملحة لوضع حد لقصف المدنيين وحمايتهم، الذين يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني إضافة للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومن الأهمية بمكان أيضا أن نكثف جهودنا من أجل التوصل إلى حل سياسي في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ذلك هو السبيل الوحيد للخروج من النزاع، والطريقة الوحيدة لمنع تصعيد التوترات الذي يلوح في الأفق. إن فرنسا لن تحيد عن ذلك المسار. إن المصداقية العامة لمجلس الأمن ومسؤولية كل أعضائه على المحك بشكل حاسم اليوم فيما يتعلق بالمأساة السورية.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلي الأمين العام لوكوك وفيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين الوقائعيتين والواضحتين وعلى تأكيدهما لنا جميعا في مجلس الأمن من جديد الأهوال المستمرة للنزاع الدائر في سورية – وخاصة في الغوطة الشرقية، حيث من الواضح أن الحالة هناك هي الأشد مأساوية من حيث الحجم.

قبل خمسة أيام فحسب، جلسنا في هذه القاعة (انظر S/PV.8188) ورفعنا جميعا أيدينا تأييدا لوقف إطلاق النار لمدة

٣٠ يوما، وهو ما كنا نأمل أن يقدم قدر من المساعدة للشعب السوري. وكانت تلك خطوة تمس الحاجة إليها، خطوة جاءت متأخرة جدا بالنسبة لكثيرين. في الغوطة الشرقية وحدها، أفادت منظمة أطباء بلا حدود بأن ما لا يقل عن ٦٣٠ شخصا قتلوا وأصيب ٣ ٠٠٠ آخرين في الأسبوع الذي سبق اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، والنساء والأطفال يمثلون نحو ٦٠ في المائة من الجرحى و ٥٠ في المائة من القتلى. كما أننا نواصل إدانة الهجمات التي تشن على دمشق من الغوطة الشرقية.

ولنتذكر مطالب القرار الذي اتخذناه. لقد دعا القرار إلى وقف لإطلاق النار لما لا يقل عن ٣٠ يوما من دون تأخير حتى يتسنى إيصال المعونات الإنسانية والقيام بعمليات الإجلاء الطبي. و ''بدون تأخير'' تعني الآن وعلى الفور – أنه ينبغي ألا يكون هناك أي تأخير. لقد صوتنا جميعا تأييدا لتلك المطالب ونحن ملتزمون باستخدام نفوذنا لتحقيق ذلك. وفي المقابل أعلنت روسيا نافذة لهدنة إنسانية تمتد لخمس ساعات يوميا. هذا ليس ما طلبه المجلس، ولا ما وافقت روسيا على استخدام نفوذها لتحقيقه. لم تحقق الهدنة لمدة خمس ساعات ولن تحقق أي تحسن حقيقي على أرض الواقع. لقد أوضح وكيل الأمين العام لوكوك أن الأمم المتحدة لا تستطيع إيصال قوافل المساعدات الإنسانية إلى المناطق وتخرج منها في غضون تلك الفترة الزمنية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن الهدنة الإنسانية التي تمتد لبضع سويعات ليست بديلا عن وقف مستمر لإطلاق النار، وهو أمر أساسي لضمان إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والقيام بعمليات الإجلاء الطبي. وإذا كانت روسيا قادرة على تحقيق هدنة لمدة خمس ساعات، فلتحقق الهدنة لمدة ٢٤ ساعة، على نحو ما وافقت عليه يوم السبت.

دعونا الآن نقيم الحالة في سورية، ولا سيما في الغوطة الشرقية، حيث الحالة هي الأشد مأساوية. لنستعرض إن حدث أي تغيير حقيقي في الأيام الخمسة الماضية. هل نفذ القرار؟ هل هناك وقف لإطلاق النار؟ هل تحقق أي إيصال للمعونات الإنسانية أو أية عملية من عمليات الإجلاء الطبي؟ هل حقق اتخاذ القرار أي إغاثة للشعب السوري؟

إن القتال لم يتوقف. لقد التزمت كافة جماعات المعارضة المسلحة الرئيسية بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونظام الأسد لم يلتزم، بل قد تجاهل القرار الذي اتخذناه. ولا تزال تصلنا تقارير عن الهجمات والغارات الجوية التي تشنها القوات الموالية للنظام. فقد أفادت التقارير بشن ٢٢ غارة جوية حتى خلال ما أطلقت عليه روسيا الهدنة الإنسانية. وكما لو أن الحالة ينقصها مزيدا من سوء، هناك تقارير مزعجة عن استخدام غاز الكلور. وأفاد الأطباء في الغوطة الشرقية للجمعية الطبية السورية الأمريكية بأن ١٦ مريضا، من بينهم ستة أطفال، يعانون من أعراض تشير إلى تعرضهم لمواد كيميائية، عقب هجوم شنه النظام يوم الأحد – بعد يوم واحد فقط من اتخاذ القرار. ومنذ يوم السبت، لم تتمكن قافلة مساعدات واحدة من الوصول إلى الغوطة الشرقية لتقديم الإغاثة للمدنيين الذين تمس حاجتهم إليها. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ١ ٠٠٠ شخص يحتاجون الآن إلى الإجلاء الطبي من الغوطة الشرقية. ولم يتم إجلاء أحد منذ اتخاذ القرار.

الآثار المترتبة على عدم تنفيذ القرار واضحة: الخسائر في الأرواح تستمر في الزيادة والرعب مستمر. ويشير المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن ١٤ مدنيا على الأقل، من بينهم ثلاثة أطفال، قتلوا يوم الأحد. باختصار، وكما قال أحد الأطباء من الغوطة الشرقية، ''لم يتغير شيء''.

من مسؤوليتنا جميعا كفالة تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالكامل. وكما قال وزير خارجية بلدي، يجب أن يسمح نظام الأسد للأمم المتحدة بإيصال المعونات الإنسانية، امتثالا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ونتطلع إلى روسيا وإيران لكفالة حدوث ذلك، وفقا لوعودهما.

وأناشد جميع الجهات التي لها تأثير على النظام السوري العمل الآن لضمان تنفيذ وقف إطلاق النار الذي أيدناه في القاعة تنفيذا كاملا وفوريا. القيام بأي شيء أقل من ذلك إهانة للمجلس وللأمم المتحدة والنظام الدولي الذي نعيش بموجبه. وسنواصل رصد تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ونلتزم بالعودة إلى المجلس بانتظام حتى نرى احترامه.

السيدة إيكلز كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): كل مرة يحاول فيها مجلس الأمن معالجة الأزمة الإنسانية في سورية، نتخذ إجراء بثقة عمياء. وأنا أقول ''نحن'' إشارة إلى مجلس الأمن. إنني أتكلم عن الثقة لأن جميع أعضاء المجلس ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يزالون يحاولون فعلا الوفاء بمسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الامتثال لقرارات مجلس الأمن وتنفيذها تنفيذا كاملا. وعلى المعلومات المستكملة القاتمة التي استمعنا إليها اليوم، يجب علينا أن نحافظ على الأمل في أن نتمكن من مساعدة الشعب السوري. وإذا لم يكن لدينا ذلك الأمل، فإننا نضيع وقتنا هنا.

وقبل أربعة أيام، اتخذ مجلس الأمن إجراء آخر بثقة عمياء. فقد اتخذنا القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) مطالبين بوقف لإطلاق النار لمدة ٣٠ يوما في جميع أنحاء سورية، وتيسير إمكانية الإيصال المستمر ومن دون عائق للمساعدات الإنسانية والإمدادات الغذائية والطبية التي تمس الحاجة إليها، والإجلاء الطبي الفوري وغير المشروط بناء على الحاجة وحالة الطوارئ. وقد كان هدفنا واضحا وبسيطا. وظل نظام الأسد ومؤيدوه يضربون الغوطة الشرقية، حيث يعيش ٤٠٠ ٠٠٠ شخص تحت الحصار والقصف المستمر. وقد طالب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بأن يتوقف الاعتداء. وقد تكلم المجلس من خلال جسد ذلك القرار بصوت واضح. وأوضحت الجماعات المعارضة في الغوطة الشرقية جليا التزامها بوقف إطلاق النار. فالجيش السوري الحر وجيش الإسلام وفيلق الرحمن وأحرار الشام جميعها والتزمت بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وكنا نأمل، خلافا لكل التوقعات، أن يحترم السيد الأسد القرار ويوقف الأعمال العدائية، ويسمح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع من يحتاج إليها. وكنا نأمل، خلافا لكل التوقعات، أن تستخدم روسيا نفوذها لضمان التزام السيد الأسد بالقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومرة أخرى، خُيِّب ذلك الأمل لأن شيئا لم يتغير، حتى الآن، بالنسبة لأهالي الغوطة الشرقية. وعلى الرغم من الدعوة الإجماعية لوقف إطلاق النار، تستمر الهجمات التي يشنها النظام بلا هوادة. وقد قتل المئات من السوريين أو أصيبوا منذ أن اتخذنا القرار، يوم السبت. والأسوأ من ذلك هو أنه بعد مرور أقل من ٢٤ ساعة من مطالبتنا بوقف إطلاق النار، وردت تقارير تفيد بأن نظام الأسد قد استخدم، مرة أخرى، غاز الكلور كسلاح. وتبرهن الهجمات ازدراء سورية الكامل والتام للمجلس والأمم المتحدة.

وفي يوم الاثنين، أفادت إحدى منظمات حقوق الإنسان عن وقوع ١٨ هجمة في تحد لمطالب المجلس. وفي يوم الثلاثاء، أفادت منظمة أخرى عن وقوع ٢٣ ضربة جوية على الأقل وأربع غارات بالبراميل المتفجرة في الغوطة الشرقية. ويفيد السوريون في عين المكان بأن يوم الثلاثاء كان أسوأ من يوم الإثنين فيما يتعلق بالضربات الجوية التي ينفذها النظام. كيف يعقل أن يقع هذا؟ وعلى الجبهة الإنسانية، كما قال مارك لوكوك، لم يسمح نظام الأسد بإيصال أي مساعدات إلى الغوطة الشرقية – ولا شحنة واحدة. وقد أعربت جماعات المعارضة في المنطقة عن التزامها بالسماح بدخول المعونة، غير أن نظام الأسد لا يزال يقول ''لا''.

ومنذ أن اتخذنا القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، أعلنت روسيا عن هدنة إنسانية لمدة خمس ساعات يوميا يتوقف خلالها القصف الجوي للمدنيين في الغوطة الشرقية، وهو أمر يدعو إلى السخرية

ويمثل تحديا صارخا لمطالب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). فوقف الأعمال العدائية هو لما لا يقل عن ٣٠ يوما –كل يوم، طوال اليوم. ولا يحق لروسيا أن تعيد صياغة أحكام القرار من جانب واحد. فهي تفاوضت بشأنه وصوتت مؤيدة له. ولم يحاول الاتحاد الروسي وإيران ونظام الأسد، حتى مجرد محاولة، إخفاء نواياهم. فهم يطلبون من المدنيين مغادرة الغوطة الشرقية على أساس الفرضية الزائفة المتمثلة في أنه حينها يمكنهم مهاجمة كل من يبقى في المنطقة كما يحلو لهم. فلنسم الأفعال بمسمياتها. ويريد السيد الأسد وحلفاؤه من مدنيي الغوطة الشرقية الوقوع في أحضان النظام الذي ظل يهاجمهم ويجوعهم طوال السنوات السبع الماضية. تلك ليست بادرة إنسانية. فهم لا يهمهم إن كان الـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في الغوطة الشرقية يعانون، ما دام بإمكانهم الاستمرار في السعي إلى تحقيق أهدافهم العسكرية والسياسية.

ونحن نعرف ما تفعل إيران وسورية ونظام الأسد لأنهم فعلوا نفس الشيء في الماضي. وهو ذات النسق الذي اتبعوه في حلب في عام ٢٠١٦. ومرة أخرى، طالبنا نحن، بما في ذلك روسيا، في قاعة مجلس الأمن بأن يوقف السيد الأسد القصف، ومع ذلك تواصل روسيا وإيران والسيد الأسد هجماتهم في تحد لرغبات المجلس والمجتمع الدولي. ولأننا شهدنا هذا من قبل، فإننا نعرف ما ستقوله روسيا اليوم. إنها ستقول يوجد إرهابيون في الغوطة الشرقية حتى يمكن لنظام الأسد أن يقصف بأقصى ما يمكنه من شراسة وعشوائية وأن يقتل أكبر عدد يمكنه من المدنيين. إن هذا الأمر يتحدى المبادئ التي تحكم قوانين الحرب. وينبغي ألا يسمح لنظام الأسد بقصف وتجويع شعبه حتى يرضخ بذريعة مكافحة الإرهاب. وتلك المحاججة الروسية تضع المجلس والقانون الدولي موضع سخرية.

كما أن روسيا تتهم الولايات المتحدة بأنها مسؤولة بطريقة ما عن الأزمات الإنسانية في سورية، غير أن هذه الاتهامات سخيفة. فالولايات المتحدة لا تعرقل المعونة الإنسانية في أي منطقة. وقد قدمت الولايات المتحدة، بالفعل، مساعدات إنسانية بأكثر من ٧ بلايين دولار للتصدي للأزمة. ويجب على المجلس ألا ينخدع بمعلومات روسيا المغلوطة. وعندما اعتمد وقف إطلاق النار بالإجماع يوم السبت، بما في ذلك من قبل الروس، صرحت السفيرة هيلي قائلة أنه سيتم اختبار عزمنا على تأييد مطالبنا في القرار. وقد حدث ذلك. فعلى الرغم من كل ما وقع منذ يوم السبت، فإننا لا نتخلى عن وقف إطلاق النار في سورية؛ وإنما العكس تماما. إننا سنضاعف جهودنا في مجلس الأمن لتنفيذه، غير أن السبيل الوحيد لتغيير الأوضاع على الأرض هو أن نتكلم جميعنا –كل واحد منا – حول الطاولة وكل دولة عضو في الأمم المتحدة، عن حقيقة ما يحدث.

ويتعين أن تبين لنا الأيام الأربعة الماضية أنه عندما يتعلق الأمر بالمطالبة بوقف إطلاق النار، لا يكفي القول بأنه ينبغي لجميع الأطراف أن تبدي ضبط النفس أو تلتزم بوقف إطلاق النار لأن في الغوطة الشرقية هناك طرفا واحدا فقط يلقي بالبراميل المتفجرة ويستخدم الغازات ضد الشعب السوري ويمنع تقديم المساعدات الغذائية والطبية. إنه نظام الأسد، يعمل بدعم كامل من روسيا وإيران.

لقد ذكرنا يوم السبت أن السبيل الوحيد لاستعادة مصداقية المجلس هو جعل وقف إطلاق النار أمرا واقعا. وروسيا وإيران ونظام الأسد لم يمتثلوا لمطالب المجلس، ولم يسكتوا أصوات مدافعهم. وما لم نتخذ إجراء، فلن يوقفهم شيء عن تدمير الغوطة الشرقية، وسنخفق مرة أخرى في مساعدة الشعب السوري.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أشكر وكيلي الأمين العام لوكوك وفيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين.

سأتناول في بياني ثلاث نقاط: التنفيذ والتنفيذ ثم التنفيذ.

أولا، سأتكلم عن تنفيذ وقف الأعمال العدائية. فلا يزال المدنيون يموتون في الغوطة الشرقية وفي أماكن أخرى في الجمهورية العربية السورية، منذ أن اتخذ المجلس القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، يوم السبت. ولا تزال الكارثة الإنسانية تزداد سوءا. إننا بحاجة إلى وقف كامل للأعمال العدائية في كل أنحاء البلد، ونحتاج إليه الآن. ولا يمكن أن يكون الاقتراح الروسي المتعلق بممر إنساني وهدنات لمدة خمس ساعات في اليوم بديلا عن هدنة إنسانية لمدة ٣٠ يوما متتالية، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). فهذه الساعات الخمس لا تفي بالالتزامات بموجب القرار ولا تكفي لتكون الأمم المتحدة فعالة في تقديم المعونة لكامل منطقة الغوطة، كما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك للتو.

إننا ندعو أطراف النزاع والجهات التي لها نفوذ على الأطراف إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف العنف. وكما ذكر وكيل الأمين العام فيلتمان، أعلنت ثلاث من جماعات المعارضة المسلحة في الغوطة الشرقية أنها ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونتوقع من النظام أن يحذو ذات الحذو. فيجب أن تتوقف الغارات الجوية والقصف وإطلاق النار. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ قرارات المجلس تنفيذا كاملا، من أجل الحفاظ على مصداقيته. فتلك مسؤولية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقا للميثاق.

وتكرر مملكة هولندا الدعوة التي وجهتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، إلى الجهات الضامنة في عملية أستانا. فقد دعت وزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا إلى أن

> ”يتخذوا جميع الخطوات اللازمة لكفالة وقف القتال، وحماية الشعب السوري وأن يتم إيصال المساعدات الإنسانية الضرورية وعمليات الإجلاء الطبي اللازمة“.

وتتعلق نقطتي الثانية بتنفيذ إيصال المساعدات الإنسانية. فالقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يدعو إلى رفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان فوراً، بما في ذلك الغوطة الشرقية، ويطالب بالوصول المستمر والآمن ودون عوائق للقوافل الإنسانية. وكما بيّن وكيل الأمين العام لوكوك من فوره، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد بـ ٤٥ شاحنة لإيصال المعونة الأساسية إلى الغوطة الشرقية. ولكن لا يزال هناك نقص في رسائل التيسير اللازمة، ولا تسمح الظروف الأمنية بعمليات الإيصال تلك. وفي هذه المرحلة، هناك أكثر من ١ ٠٠٠ شخص بحاجة ماسة إلى الرعاية الطبية، ولكنهم لا يزالون محاصرين في الغوطة الشرقية. وإذا لم يُمنحوا الرعاية التي يحتاجونها في المستشفيات في دمشق أو أي مكان آخر، فقد يموتون. وما فتئت الأمم المتحدة ومجلس الأمن يدعوان إلى القيام بعمليات الإجلاء الطبي هذه، ولكن لا توجد حتى الآن تطورات بشأنها. كما أننا بحاجة إلى أن نرى وصول المعونة إلى الأشخاص الفارّين من القتال في عفرين. وبصورة أعم، ينبغي إيصال المعونة الإنسانية إلى المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة. وكما قال السيد فيلتمان لتوه، ينبغي لنا الوصول إلى جميع المحتاجين، أينما وجدوا.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتنفيذ حماية المدنيين. إن الاستثناء لوقف الأعمال العدائية، المنصوص عليه في الفقرة ٢ من القرار، يتيح اتخاذ إجراءات محددة الأهداف ضد الإرهابيين الذين يحددهم المجلس على أنهم إرهابيون. بيد أن ذلك لا يعني السماح بأي شيء مهما كان. وينطبق القانون الدولي الإنساني على جميع العمليات القتالية العسكرية وإجراءات مكافحة الإرهاب. ويجب احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في جميع الظروف. ويجب حماية المدنيين في النزاع. ويدور الحديث عن إتاحة ممرات إنسانية للمدنيين الذين يرغبون في مغادرة الغوطة الشرقية، ولكن ينبغي دائماً أن يكون الإجلاء طوعياً. ونشعر بالقلق إزاء إمكانية أن تُستخدم الممرات الإنسانية في عمليات النقل القسري للسكان. إنه لا يمكن إجبار المدنيين

على الرحيل، ولا ينبغي أيضاً أن يُجبروا على البقاء. وإذا حدثت عمليات الإجلاء الطوعي، فسندعو الأمم المتحدة إلى رصدها.

وفي الوقت الراهن، فإن الحالة الإنسانية الأكثر إلحاحاً هي في الغوطة الشرقية وإدلب، ولكن لا تزال الاحتياجات كبيرة في أماكن أخرى من سورية كذلك. وقد رحبنا بإيصال المعونة في كانون الثاني/يناير إلى الركبان، ولكننا نود أن نشدد على أهمية الوصول المستدام والتوصل إلى حل دائم. وكما قال آخرون اليوم، ينبغي زيادة أنشطة إزالة الألغام في الرقة، ومملكة هولندا تقوم بدورها في هذا الصدد. إن التغطية الإعلامية لمسألة استغلال النساء السوريات مقابل المعونة أمر مقلق للغاية. وينبغي ألا يكون هناك أي تغاض عن مثل هذا السلوك، كما ذكر الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالفعل. وينبغي أن تكون استقامة العاملين في أي جهات منفذة تابعة للأمم المتحدة فوق مستوى الشبهات.

في الختام، يجب أن نضمن أن يُنفذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذاً كاملاً. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بجدية في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة على وجه الاستعجال. لقد استمرّت معاناة الشعب السوري لما يزيد على سبع سنوات. ومن أجل ملايين النساء والأطفال والرجال العالقين في هذه الحرب المروعة، حان الوقت لتضع جميع الأطراف حماية الشعب السوري ومصالحه ورفاهه على رأس جدول أعمالها. وبالأمس، قالت وزيرة خارجية بلدي، السيدة سيغريد كاغ، إن وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين ركنان أساسيان من أركان القانون الدولي الإنساني. وهما جزء من قيمنا المشتركة وإنسانيتنا المشتركة. ويجب على مجلس الأمن أن يفي تلك القيم وإنسانيتنا المشتركة حقهما.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، ونشكر السيد فيلتمان والسيد لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في سورية.

في يوم السبت، عندما اتخذنا القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بعد مفاوضات طويلة ومعقدة، أبرزنا الالتزام الذي أبداه أعضاء المجلس بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في سورية. وكما قلنا في ذلك الوقت، سيكون من المهم للغاية أن نرصد عن كثب تنفيذه السليم والحفاظ على وحدة المجلس فيما يتعلق بمسؤوليته عن حماية السكان المدنيين، وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وبعد أربعة أيام، ما زلنا مجبرين على إبداء الأسف إزاء الهجمات على المدنيين وإدانتها، وعلى أن نكرر دعوتنا إلى التنفيذ الفوري والشامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وكما أشار الأمين العام، فإن قرارات مجلس الأمن لا مغزى لها إلا إذا نُفذت تنفيذاً فعالاً. إن مصداقية مجلس الأمن ككل، ومصداقية دوله الأعضاء التي لها أكبر قدر ممكن من التأثير على أرض الواقع، على المحك. وفي ضوء ذلك، نود أن نشدد على أن وقف الأعمال العدائية الذي طالب المجلس به بوضوح يغطي كامل الأراضي السورية، بما في ذلك الغوطة الشرقية وعفرين، وينبغي أن يستمر ما لا يقل عن ٣٠ يوماً. وإذا كنا نريد أن نكفل ذلك، فينبغي في رأينا أن نحشد فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية. ومن الضروري ضمان امتثال جميع أطراف النزاع لوقف إطلاق النار المنصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وأن يتمكن المجلس من رصد الامتثال عن كثب. وفي هذا الصدد، نؤيد التوصيات الأربع التي حددتها السويد والكويت.

ويجب أن نُذكّر السلطات السورية بمسؤوليتها عن حماية شعبها. ونحن ندين بشدة العمليات العسكرية الجارية في الغوطة الشرقية وفي مناطق أخرى من البلد والتي استمرت حتى بعد اتخاذ قرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومع ذلك، فإننا نرحب بالجهود

المضنية التي تبذلها المنظمة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على وجه الخصوص، لإعداد ٤٥ شاحنة محملة باللوازم، وهي مستعدة لدخول الغوطة الشرقية حالما منحها التصاريح اللازمة. إن التقرير الأول عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) سيُقدم في غضون أقل من أسبوعين، ونأمل أن يتسنى إبلاغنا من خلاله بأنه أمكن تخفيف حدة الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع السوري لأننا لا نستطيع الانتظار أكثر من ذلك. ومن واجب مجلس الأمن مواصلة العمل بلا كلل من أجل تحقيق ما اتفقنا جميعاً عليه بالإجماع.

السيدة فرونتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أقدّر تقديراً كبيراً إحاطتي اليوم الإعلاميتين الواضحتين والحافلتين بالمعلومات اللتين قدمهما السيد فيلتمان والسيد لوكوك، وأود أن أتشاطر بعض الأفكار من منظور بولندا.

منذ اتخاذ المجلس للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يوم السبت، نشهد المزيد من التطورات المقلقة للغاية في الميدان. وكما قلت في بياني الأخير عن هذا الموضوع (انظر S/PV.8188)، فإن القتال العنيف في سورية، للأسف، لا يستمرّ فحسب بل هو آخذ في الازدياد. وفي هذا السياق، ينبغي أن نثابر في جهودنا الرامية إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لضمان التنفيذ الكامل والآمن للقرار. وندعو الجميع إلى التخفيف من معاناة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بإتاحة إمكانية الوصول الحر والآمن للمساعدة الإنسانية إليهم. وينبغي أن يشمل ذلك عملية الإجلاء الطوعي، التي ينبغي أن تشرف عليها الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون إشرافاً صارماً وأن تستند حصراً إلى الحاجة الطبية، بغية ضمان أن تكون العملية طوعية حقا.

ونود أن نشدد على أنه ينبغي لجميع الجهات الفاعلة المعنية استخدام نفوذها للمساعدة في تحسين الأوضاع على أرض الواقع على الفور.

وندعو على سبيل الاستعجال إلى وقف للأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية لمدة ٣٠ يوما، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وفي هذا السياق، من المهم أن نشير أيضا إلى أن وقف الأعمال العدائية قد يتيح كذلك فرصة لإجراء المحادثات الجارية برعاية الأمم المتحدة في جنيف من أجل اكتساب الزخم، بحيث يمكن التوصل إلى حل سياسي في نهاية المطاف. ولهذا السبب، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة. وينبغي التشديد على أن تنفيذ وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ينبغي أن يكفل سلامة دخول وبقاء العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين من دون المساس بصحتهم أو حياتهم. وعندما يدخل هؤلاء الموظفون المناطق التي يصعب الوصول إليها، ينبغي لنا أن نعرف بالضبط إلى متى يستطيعون البقاء فيها أثناء تقديمهم المساعدة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، وإلاّ ستكون حياتهم معرضة للخطر أيضا.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس بشأن مسألة تنفيذ القرارات المتصلة بالمساعدات الإنسانية. إن اتخاذ القرار بالإجماع ليس سوى بداية العملية. إننا ندعو جميع الأطراف الفاعلة ذات النفوذ في الميدان إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة وقف القتال، وحماية الشعب السوري، وفي نهاية المطاف، إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة والقيام بعمليات الإجلاء الطبي الضرورية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتيهما الإعلاميتين؟

مرة أخرى، أود أن أعبر عن مدى جزعنا إزاء لحالة الرهيبة التي يعانيها الشعب السوري، حيث كان الشهران الماضيان أكثر

عنفا منذ بداية النزاع والمدنيون، لا سيما النساء والأطفال، هم الذين يعانون من العواقب الوخيمة لهذه الحرب الضروس. ونود أن نسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، خاصة القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لكون هذه الهجمات قد استهدفت البنى التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمنازل.

يود وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى عن امتنانه لوفدي السويد والكويت لما يقومان به من عمل في تعزيز اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي يفرض وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية، وهو أمر عاجل بقدر ما هو ضروري. ونحث الأطراف على تنفيذ القرار على الفور من أجل تسريع وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، والسماح بعمليات الإجلاء الطبي الطارئة ودخول القوافل الإنسانية وضمان حماية المستشفيات والمرافق الطبية، لا سيما في الغوطة الشرقية وإدلب وشمال حماة.

نشدد مرة أخرى على ضرورة مواصلة التعاون والتنسيق بين الحكومة السورية ومختلف وكالات المساعدة الإنسانية، ليكون إيصال المساعدة الإنسانية فعالا، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ومنع العقبات الإدارية التي تؤثر سلبا على نشر المساعدة الإنسانية المطلوبة.

ونشدد أيضا على الحاجة إلى البدء، في أقرب وقت ممكن، بالمساعدة الإنسانية لإزالة الألغام في المناطق التي تحتاج إليها، لا سيما في مدينة الرقة، وعودة الناس الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب النزاع في ظروف كريمة وآمنة.

كما ذكرنا سابقا، نعتقد أنه إذا كان هدفنا التخفيف من معاناة الشعب السوري في مواجهة العنف المسلح، فإن التحدي الرئيسي لمجلس الأمن يتمثل في الحفاظ على وحدته بما يكفل تنفيذ قرارات هذا الجهاز. ونكرر التأكيد على أن التوصل إلى حل لهذا الصراع لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال عملية سياسية شاملة للجميع على أساس الحوار والتنسيق، بقيادة الشعب السوري ومن أجل الشعب السوري، وهي عملية ستتمكن من التوصل إلى حل سلمي بين جميع الأطراف المعنية. ومن هذا المنطلق، نود أن نسلط الضوء على مختلف منتديات الحوار، وبالتحديد عملية أستانا، التي تم فيها التوصل إلى الاتفاق على مناطق التهدئة ولذلك يجب على جميع الأطراف احترامها. وسوف نتابع عن كثب الجولة التالية من العملية.

نود أيضا أن نبرز الفرص الأخرى للحوار التي يمكن أن تجعل التوصل إلى مزيد من الحلول التوفيقية أمرا ممكنا من أجل التوصل إلى وضع حدٍ للأعمال القتالية بصورة نهائية، من قبيل الحوار الوطني في سوتشي، الذي يرمي إلى تعزيز العملية السياسية في جنيف، مع احترام وحدة وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية وحقها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي من دون أي ضغط أو تدخل خارجي.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر كوت ديفوار السيد جيفري فيلتمان والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين عن التطورات الأخيرة في الحالة في سوريا في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. ويشيد وفد بلدي بالأمين العام على جهوده الدؤوبة كجزء من الحوار السياسي بين الأطراف السورية بهدف التوصل إلى حل دائم للأزمة التي تعصف بهذا البلد.

وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بعقد محادثات السلام بين الأطراف السورية في ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير في فيينا في إطار عملية جنيف، التي تبعتها المحادثات التي جرت في سوتشي في ٢٩ و٣٠ كانون الثاني/يناير. إنّ وفدي بلدي يحدوه الأمل في تلقى الاقتراحات المنبثقة عن محادثات سوتشي، بما في ذلك إنشاء لجنة مكلفة بمهمة وضع دستور جديد، الاهتمام المستمر من المجتمع الدولي، كجزء من مسعى متضافر للتوصل إلى حل دائم للأزمة في سوريا.

إن الحالة في الميدان تبعث على القلق الشديد. فالعمليات العسكرية التي تشمل استخدام الأسلحة غير التقليدية تفضي إلى التشريد الجماعي للسكان وتلحق الخسائر في الأرواح والإصابات وتدمير البنية التحتية العامة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. إنّ الأزمة الإنسانية الخطيرة التي سببها القتال حدت بمجلس الأمن يوم السبت الماضي، الموافق ٢٤ شباط/فبراير، إلى اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بغية وقف الأعمال القتالية بدون تأخير لمدة ٣٠ يوما للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وكذلك القيام بعمليات الإجلاء الطبي.

يلاحظ وفد بلدي مع الأسف أن اتخاذ القرار لم يسهم في استعادة الهدوء في الميدان. إن وقف إطلاق النار المقترح لم يدم طويلا، على الرغم من النداءات العديدة لوقف الأعمال القتالية. وحتى أقل وقف لإطلاق النار دعا إليه الاتحاد الروسي، حليف حكومة دمشق يوم الاثنين ٢٦ شباط/فبراير لم يفضِ إلى رد إيجابي. فقد استمرت الغارات الجوية وإطلاق الصواريخ في الميدان، مما يؤدي إلى عرقلة عمل الموظفين العاملين في المجال الإنساني.

إننا نأسف لاستمرار وقوع الخسائر في أرواح العاملين في المجال الإنساني، فقد وقعت ٢٢ خسارة في صفوف بين موظفي الأمم المتحدة و٦٦ من موظفي أو متطوعي الصليب الأحمر الدولي، ونأسف أيضا للأضرار المادية التي تشمل تدمير ٢٥ مركبة و٤٤ منشأة وفقا للمعلومات التي تلقيناها. ومع ذلك، ترحب كوت ديفوار بتمكن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها من مساعدة الناس المحتاجين من خلال إجراء ٥٦٧ ١ حالة ولادة.

ويؤكد بلدي من جديد أن حل الأزمة في سورية يجب أن يكون جزءا من حوار وعملية سياسية تشمل الجميع، على النحو المبين في خريطة الطريق بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، يدعو بلدي إلى الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوما، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي لن يتيح للجهات الفاعلة الإنسانية الاستجابة لحالات الطوارئ الحرجة فحسب، وإنما سيهيئ الظروف اللازمة لعودة كافة أطراف الأزمة السورية إلى طاولة المفاوضات. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث كوت ديفوار الدول الأعضاء في مجلس الأمن على الاتحاد والتغلب على خلافاتها من أجل توجيه رسالة أمل وتضامن المجتمع الدولي إلى الشعب السوري.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): كما جرت العادة، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد مارك لوكوك ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد جيفري فيلتمان توا إحاطتين إعلاميتين مفصلتين عن الحالة الإنسانية والسياسية في سورية. وكانت الإحاطتان أول إحاطتين تقدمان إلى مجلس الأمن عقب اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في ٢٤ شباط/فبراير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وكيلي الأمين العام وكذلك لأنوه باستعداد الأمم المتحدة وشركائها لإرسال قوافل من الشاحنات تحمل المساعدات الإنسانية الضرورية وبدء عمليات الإجلاء الطبي بمجرد أن تسمح الظروف على أرض الواقع.

وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش قبل يومين في البيان الذي أدلى به أمام مجلس حقوق الإنسان، ”قرارات مجلس الأمن مجدية إن نفذت بفعالية“. وتأمل جمهورية غينيا الاستوائية في أن يكون القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) مجديا بتلك الطريقة من أجل التخفيف من معاناة السكان المتضررين، لا سيما في الغوطة الشرقية، ونأمل في أن ينفذ على الفور.

ونود أن نكرر التأكيد على أن النزاع السوري ليس له حل عسكري. ولذلك يجب على المعارضين الجلوس على طاولة المفاوضات للمشاركة في حوار صريح ومباشر، دون إقصاء، مهما كانت درجة تعقيد القيام بذلك. ولا بد من أن يحدد السوريون أنفسهم المستقبل الذي ينشدونه لبلدهم. ويجب على

المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للتأكد من انخراط المعارضين في المفاوضات ويجب على الدول التي تتمتع بنفوذ استغلاله في بناء الثقة، مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام العادل والدائم في سورية. ونشيد بما أعربت عنه أكبر جماعات المعارضة من نية – جيش الإسلام وفيلق الرحمن وأحرار الشام – لاحترام وقف إطلاق النار، وندعو جميع الأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ نفس القرار.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تعتقد أن السبب الوحيد في أن الحالة الإنسانية لا تزال مثيرة للقلق هو أن الأطراف المعارضة لا توافق على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، مما يسبب بالتالي وقوع المزيد من الضحايا المدنيين ويؤدي إلى تدمير مرافق المستشفيات ويعرقل عمليات المعونات الإنسانية. وقد زادت وتيرة النزاع في الآونة الأخيرة حول بلدة الغوطة الشرقية وبعض المناطق السورية، مما أدى إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وتدمير عدد كبير من المرافق الطبية والغوثية وعرقلة عمليات الإغاثة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة.

وغينيا الاستوائية تأثرت للغاية وتشعر بالجزع من الحالة الحرجة التي يعاني منها الشعب السوري، ويجب ألا نظهر اللامبالاة إزاء ما نشهده من الألم والمعاناة. لذلك من الضروري أن تلتزم أطراف النزاع وتتقيد بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار الذي اتخذ مؤخرا ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بما في ذلك إتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية ووقف الأعمال القتالية والتعاون في نهاية المطاف مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة النزاع وجعل العمليات الإنسانية فعالة من خلال كفالة إيصال المعونة إلى السكان المتضررين وإجلاء المرضى والمصابين بإصابات خطيرة حتى يتمكنوا من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. إن المجتمع الدولي، إذ يسعى إلى مساعدة سورية، يجب ألا ينسى البلدان المجاورة التي رحبت باللاجئين وأظهرت روح تضامن جديرة بالثناء.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن إشادة مستحقة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكل من يعمل معه في الميدان لما أبدوه من شجاعة وتصميم في الوفاء بمهمتهم الإنسانية لإيصال المعونات إلى من هم في حاجة إليها. ونشجعهم على المثابرة في هذا المسعى النبيل.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لوكوك ووكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين الواقعيتين والشاملتين.

رحبت كازاخستان باتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع. يجب تنفيذ تلك الوثيقة على وجه السرعة لكفالة وقف شامل لإطلاق النار في سورية. يجب تنفيذ نظام وقف إطلاق النار تنفيذا تاما، ولا سيما في مناطق الغوطة الشرقية وجنوب إدلب وشمال حماة، لحل المشاكل الإنسانية الحادة التي تراكمت منذ فترة طويلة وإيصال المعونات إلى معظم المناطق الصعبة وإجلاء الجرحى والمرضى.

وبالانتقال إلى الحالة على أرض الواقع في البلد، وفقا لزملائنا العاملين في المجال الإنساني، خلال الـ ٧٨ ساعة الماضية وللأسف الشديد استمرت التقارير عن العمليات العسكرية في الغوطة الشرقية المحاصرة، مما أسفر عن وفيات، بمن في ذلك النساء والأطفال. والهجمات التي شنت على دمشق من الغوطة الشرقية مستمرة أيضا. ومما خيب آمالنا بشدة إصابة مستودع للهلال الأحمر العربي السوري في ضاحية بدمشق جراء القصف. وخلال الفترة نفسها، أسفر الهجوم على مدينة ومحافظة دمشق عن مقتل ١٤ وإصابة ٢١٤ آخرين.

ويسعدنا أن نعرف أن الأمم المتحدة قد حشدت جهودها وهي جاهزة لدعم قوافل المعونة المنقذة للحياة فورا في عدة مناطق في الغوطة الشرقية. ولذلك، فإننا ندعو أعضاء المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة إلى مساعدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تفعيل إيصال المساعدة الإنسانية في الغوطة الشرقية وكذلك في القيام بالمئات من عمليات الإجلاء الطبي. ونكرر دعوات الأمم المتحدة جميع الأطراف إلى تيسير الوصول غير المشروط ودون عوائق وبشكل مستمر إلى جميع الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء البلد واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، على نحو ما يقتضيه القانون الدولي. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة حماية العاملين في المجال الطبي والإنساني بالتنسيق الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما يجب علينا أن نصر على دعم الأطراف لوكالات الأمم المتحدة في الوفاء بولاياتها. وفي ذلك السياق، تقترح كازاخستان تقديم المساعدة الشاملة إلى المفاوضات بين الأطراف السورية من خلال عملية أستانا والاستفادة من التطورات الإيجابية لتحسين الحالة الإنسانية.

يؤيد بلدي التوصل إلى حل في سورية يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن مناطق التهدئة من خلال عملية أستانا. ونأسف لعدم الاتفاق بشكل كامل والتنسيق الوثيق فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في إدارة الأزمة السورية. كما أننا نولي أهمية كبرى لتعزيز الحوار السياسي بين الأطراف السورية مع زيادة الدعم المقدم من المجتمع العالمي. ختاما، تشير كازاخستان إلى ضرورة إقامة تفاعل أوثق فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في سورية، لا سيما بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، من أجل تحسين العملية السياسية وكفالة حدوث تغييرات إيجابية على المسار الإنساني.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك ووكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتثني الصين على وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة لجهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها في سوريا. لقد تصاعدت الأوضاع الأمنية مؤخراً في أنحاء مختلفة من سوريا، بما في ذلك دمشق والغوطة الشرقية، مما تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين. ونحن نتعاطف بشدة مع معاناة الشعب السوري، وندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء. وينبغي للأطراف المعنية أن تتخذ تدابير فورية لتهدئة التوترات تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن اتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يدل على توافق الآراء ووحدة أعضائه بشأن المسألة الإنسانية في سوريا. ونحن نقدر الجهود الإيجابية التي تبذلها الأطراف المعنية. والصين رحبت بإعلان روسيا أنها ستنفذ تدابير وقف إطلاق النار وتساعد في إجلاء السكان من مناطق النزاع. وندعو الأطراف في سوريا إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية، وفقا للقرار، والتنسيق بنشاط مع جهود الإغاثة التي تبذلها الأمم المتحدة وضمان ممرات إنسانية آمنة في المناطق المعنية.

والتسوية السياسية هي الحل العملي الوحيد للمسألة السورية. وقد عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري مؤخرا بنجاح في سوتشي وحقق نتائج إيجابية. ويبذل المبعوث الخاص دي ميستورا جهودا مستمرة لدفع العملية السياسية السورية قدماً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأطراف السورية في استئناف الحوار والمفاوضات في إطار وساطة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وفي السعي إلى حل مقبول لدى جميع الأطراف من خلال عملية سياسية يملك زمامها ويقودها السوريون. وهذا هو السبيل الوحيد لتخفيف الحالة الإنسانية في سوريا بصورة جوهرية وإنهاء معاناة الشعب السوري دون إبطاء.

ولا تزال المنظمات الإرهابية تشن هجمات في سوريا، مما يتسبب في وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين ويعوق جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعاونه في مجال مكافحة الإرهاب وأن يعتمد معايير موحدة، وأن يكافح بحزم جميع المنظمات الإرهابية التي يصنفها مجلس الأمن على أنها كذلك.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك، ووكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني لما يبذلونه من جهود متواصلة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى ملايين السوريين. وكما قال السيد لوكوك، فإن الأزمة الإنسانية في سوريا لا تزال مدمرة. وقد أثرت الأنشطة العسكرية في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك الغوطة الشرقية، على قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى جميع المحتاجين إليها. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2018/138)، فقد كان للنزاع وغير ذلك من العقبات أثر كارثي على مستوى وصول المساعدات الإنسانية.

وبغية مواجهة تلك التحديات والتخفيف من معاناة السوريين، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي يطالب المؤسسة دون إبطاء بوقف الأعمال العدائية لمدة ٣٠ يوما متتالية على الأقل في جميع أنحاء سوريا بما يكفل إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات وعمليات الإجلاء الطبي بصورة آمنة ودون عوائق وبشكل مستمر. وكما أكدنا جميعا يوم السبت بعد أن رحبنا باتخاذ القرار (انظر S/PV.8186)، فإن المطلوب الآن هو تنفيذه الكامل والشامل بمشاركة فورية من جميع الأطراف والجهات ذات التأثير عليها. وبطبيعة الحال، فإننا نفهم ونقدر كون الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المعونة الإنسانية الفورية في جميع أنحاء البلد. مع ذلك، وكما أشار السيد لوكوك قبل قليل، لا تزال هناك أنشطة عسكرية في مناطق مختلفة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) من أجل الشعب السوري، الذي لا يزال يتحمل وطأة النزاع منذ ما يقرب من ثماني سنوات.

ونحن نقدر أي تدبير تتخذه الدول الأعضاء لتيسير تنفيذ وقف إطلاق النار، بما في ذلك الهدنة الإنسانية والممر الإنساني الذي أعلن عنه الاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تنفيذ القرار بالكامل. ولذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، مما يكفل للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن والمستدام والقائم على الاحتياجات من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين إلى المساعدة.

وفي الختام، فإن الحل السياسي الشامل الذي يقوده السوريون، بتيسير من الأمم المتحدة على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يمكن أن ينهي المأساة الإنسانية في سوريا على نحو مستدام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام لوكوك ووكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين. وبالمناسبة، أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسأل السيد لوكوك من أين تحصل الأمم المتحدة على الأدلة والبيانات المتعلقة بالوفيات في دمشق، على سبيل المثال. وحسب معلومات السلطات السورية، على سبيل المثال، منذ ٢٢ كانون الثاني/يناير، توفي ١٢ شخصاً في دمشق، في حين أن الرقم الذي أعلنته الأمم المتحدة يشير إلى وفاة ١١ شخصاً طوال الشهر. من أين يحصل على معلوماته؟ من ذوي الخوذ البيض، ربما؟

واليوم، كما جرت العادة في الآونة الأخيرة، كرس وفد الولايات المتحدة بيانه لروسيا. وقد أخبرنا بأنه يعرف ما سنقوله

اليوم، وهو لا يعرف. ويسرني ذلك، لأنه يعني أنه لم ير بياننا قبل بدء الجلسة.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وهو قرار مهم يرمي إلى تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، لا سيما في المناطق التي لا يزال خطر الاشتباكات العسكرية قائماً فيها أو توجد عقبات من نوع أو آخر أمام وصول السكان المدنيين إلى المساعدة الأساسية. وقد طرحت اليوم أسئلة كثيرة— أسئلة ملحة وأخرى بلاغية وأسئلة موجهة إلينا بشكل مباشر. وسبق لنا الإجابة على الأسئلة التي وجهت إلينا خلال مناقشتنا عند اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وهناك الكثير من الأشخاص هنا ممن يطيب لهم أن يلتقطوا من القرار ما يروق لهم من مقتطفات ويغفلون عما لا يتناسب معهم. وإذا سمحتم لي، سأقتبس منه مقتطفين، من الفقرة ١والفقرة ١٠.

(تكلم بالإنكليزية)

”يطالب بأن توقف جميع الأطراف الأعمال العدائية دون تأخير وأن تعمل فورا على كفالة تنفيذ هذا المطلب تنفيذا كاملا وشاملا من جانب جميع الأطراف بغية التوصل إلى وقف مستقر للأعمال العدائية لأغراض إنسانية في جميع أنحاء سورية لفترة لا تقل مدتها عن ٣٠ يوما متتاليا، للتمكين من إيصال المعونة والخدمات الإنسانية وتقديم خدمات الإجلاء الطبي للمرضى والمصابين من ذوي الحالات الحرجة على نحو آمن ومستمر ودون عوائق، وفقا لأحكام القانون الدولي المنطبقة“.

”ويشدد على ضرورة أن تتفق الأطراف على فترات تتوقف فيها الأعمال العدائية لأغراض إنسانية، وعلى أيام للسكينة، وفترات لوقف إطلاق النار وإعلان الهدنة من أجل تمكين الوكالات الإنسانية من الوصول الآمن دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة في سورية“.

تكلم (بالروسية)

هل قرأ الجميع القرار؟ لقد قلنا، وسنقول ذلك مرة أخرى، أن أي وقف مستدام يجب أن يسبقه اتفاق بين الأطراف بشأن التهدئة. إن المطالبة بإنهاء النشاط العسكري بين عشية وضحاها هي إما نتيجة سوء فهم للواقع أو الاستغلال المتعمد لهذه المأساة الإنسانية. وبيان وفد الولايات المتحدة يعيد صياغة القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ببساطة. وما هو نوع الجهد المشترك، الذي دعا إليه الممثل الدائم لفرنسا اليوم، هل يمكننا أن نتحدث عنه في هذه الظروف بعد ما سمعناه اليوم في بيان وفد الولايات المتحدة؟ لقد أعلنت روسيا عن إنشاء فترات توقف لمدة خمس ساعات يومياً لأغراض إنسانية في الغوطة الشرقية. ويبذل كل جهد ممكن للتأكد من نجاحها. وعلى وجه التحديد، تم تجهيز أماكن للإقامة والمرافق الطبية المؤقتة، وتنظيم فرق الإسعاف وتوفير النقل بالسيارات. وندعو الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى المعترف بها للانضمام إلى هذه الجهود.

ومع ذلك، وفي اليوم الأول، استغلت الميليشيات إعلان الهدنة لشن الهجوم. ونفس الشيء حدث في اليوم الثاني. فقد استمر القصف بقذائف الهاون، بما في ذلك في ممرات العمليات الإنسانية. ولم يتمكن أي شخص من مغادرة منطقة الخطر. وأحطنا علما بالرسائل ذات الصلة المقدمة باسم الجماعات المسلحة غير المشروعة. وقيل لنا سابقا أنه يجري التماس أنسب طريقة لإبلا غ أعضاء المجلس عنها. وقد تبين، في الواقع أنه أصلي بدرجة عالية، وبشكل مباشر من خلال عناوين البريد الإلكتروني الرسمية لجميع المنسقين السياسيين، مما يعني أن شخصا ما قد أرسل عن عمد المعلومات المعنية المتعلقة بطريقة الاتصال إلى أفراد مشبوهين من صفوف المعارضة السورية الراديكالية. وهي تشبه إلى حد كبير الحالة التي حدثت عندما أصبحت المعلومات

المتعلقة بالمفاوضات المغلقة المتعلقة بالقرارات الإنسانية متاحة إلى الوكالات الإعلامية الغربية.

ومع ذلك، نأمل أن يكون زعماء المعارضة جادين وأن تضاهي أعمالهم كلماتهم. ونتوقع ضمانات واضحة في هذا الصدد من رعاة الميليشيات الأجنبية، وكثير منهم يجلسون حول هذه الطاولة. إن ما يقتضيه الأمر هو الرفض القاطع للمنظمات الإرهابية. ويجب أن يكون مفهوما بأن الإرهابيين سيظلون هدفا مشروعا للعمليات العسكرية، ولن نقف معهم لنحتفل. وعموما، يتعين علينا أن نعقد العزم على اتباع أنجع السبل لتحييد جبهة النصرة في الغوطة الشرقية. لماذا لا يبدي بعض الأعضاء استعدادا للتعاون بشأن هذه المسألة؟ أم أنهم لا يريدون ذلك؟

إن المعلومات الأساسية لهذه المسألة محمومة بحيث بلغت نقطة اللاعودة. ولو أننا لم نتخذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، لكان من الصعب تصور حتى ما يمكن لوسائط الإعلام الغربية أن تفعله، أو ما هي الصورة التي سترسمها لروسيا. ولكن حتى في هذا الوقت، وبعد أن اتخذ القرار، يتصرف شركاؤنا الغربيون، كما لو كان كل شيء يتعلق فقط بدمشق وروسيا، وأن التنفيذ الناجح يعتمد بالكامل تقريبا على إرادة بلدينا، في حين أن من المنصبين ذاتيا كرواد في الإنسانية، يتصورون بأن لديهم حقا حصريا في إلقاء محاضرة علينا بشأن هذا الموضوع. وفي مختلف وسائط الإعلام، وبخاصة الأمريكية، كانت هناك مزاعم كاذبة مفادها بأننا نحاكي مأساة هذه الحرب والحالة في الغوطة الشرقية، وإننا نقول إن الحملة مبالغ فيها ومزيفة.

سأطلب مرة أخرى من هولاء السادة الإنسانيين: أين كانوا عندما قصفت الطائرات الأمريكية الرقة ومسحتها من على وجه الأرض؟ أين كانت تلك الصرخات والشعور الشديد بالآسى؟ لقد مرت أشهر منذ أن اختفى الإرهابيون من تلك المدينة، ومع ذلك لا تزال غير صالحة للسكن. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير جديدة عن وقوع ٢٤ إصابة في صفوف المدنيين بسبب ضربات التحالف الجوية في محافظة دير الزور. من هم – مواطنون من الدرجة الثانية؟ أو عندما يموت الأبرياء من قنابل الديمقراطية، هل ذلك أمر غير ذي أهمية – بل ربما شيء مشرف؟ ونحن نحث الأمم المتحدة، بل في الواقع نصر، على إيفاد بعثة تقييم إلى الرقة في أقرب وقت ممكن، وأن يقدم لها التحالف كل الدعم اللازم، كونه بحكم الواقع يسيطر على المنطقة. كما نتوقع بدلا من إنشاء ما يشبه الإدارات في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أن تأتي قيادة التحالف بخطة لتسليم هذه المناطق إلى السلطات المركزية، مراعية بذلك تأكيدات مجلس الأمن المتكررة لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. وسيكون ذلك أمرا جيدا وبناء أكثر من السعي المستمر إلى إيجاد ما ليس له أساس في القانون الدولي من أجل الحفاظ على وجودها في الأراضي السورية.

إذا كان لدى أعضاء المجلس أفكار هامة عن كيفية إبراز صورة الحكومة المحلية والتوصل إلى سبل إعادة التوازن العرقي والديني التي كانت قائمة قبل الحرب، فيجدر بهم عرضها على السوريين في المفاوضات في جنيف والسماح لهم بالبت في القضايا من خلال وساطة الأمم المتحدة. كما نطالب التحالف بفتح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأراضي التي يحتلها حول قاعدة التنف العسكرية بغية تقديم المساعدة إلى سكان مخيم الركبان في أقرب وقت ممكن. وبالمناسبة، هذا بند أساسي من بنود القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

إننا لا نواصل قول ذلك من فراغ، بل أن ما يجري بشكل مؤلم يذكرنا بالحالة في شرق حلب الغربية عندما أطلق الغرب موجة وحشية من الهستيريا ضد روسيا. ونحن البلد الوحيد الذي يُطلب منه تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). كما يجري انتقادنا بسبب وضع هدنات إنسانية. ويزعم البعض أن ليس هناك ما يكفي من تلك المطالب. مطالب، مطالب، مطالب. لسبب من الأسباب، يطالب أحد دائما بإلحاح شيئا ما من روسيا.

فقد قرر وزير خارجية بريطانيا تنصيب نفسه مدعيا عاما يهدد بمعاقبة بلدنا. ويبدو أنه دعا إلى عقد جلسة اليوم. فقد قال ذلك بنفسه.

إن المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية يبذل يوميا وكل ساعة جهودا ترمي إلى التوصل إلى وقف الأعمال القتالية وإنشاء هدنات إنسانية وتخفيف معاناة المدنيين. هل لي أن أسأل ماذا فعل الأعضاء الآخرون لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)؟ هل فعل أي من بلدانهم شيئا لتنفيذه؟ هل سخروا نفوذهم للضغط على أولئك الذين يعتبرونهم من المعارضة المعتدلة؟ وهل أقنعواهم بإلقاء أسلحتهم ووقف أخذ الرهائن؟

إن المسألة المعقدة للغاية هي أن النزاع السوري يُستغل لأغراض عديمة الضمير. إن أنهار الدموع لا تجري إلا عندما يتعرض للخطر المعقل القادم للميليشيات والإرهابيين، وعند تلك المرحلة تحدث الركلات بمستويات غير مسبوقة. إن الهدف الحقيقي هو النظام، كما يروق لبعض الأعضاء أن يشيروا إلى السلطات السورية المشروعة. وأي تلميح إلى النجاح في مكافحة الإرهاب في أراضيه يمثل شوكة في جانبهم. وهم مستعدون لاستخدام أي وسيلة لوقفه.

وهذ تحذير. نعرف عن الأدلة التي يجري تلفيقها بغية الإنحاء باللائمة على دمشق. إننا نعرف عن الاجتماعات التي تُعقد بشأن هذا الموضوع، حيث يجري عقدها ونعرف من يشارك فيها. لقد استمعنا اليوم مرة أخرى إلى مزاعم غير مدعمة بالبراهين عن استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية. لقد سئمت الطلب بشأن ما إذا كان الأعضاء يفهمون عجز دمشق عن استخدام الأسلحة الكيميائية من وجهة النظر العسكرية والسياسية، ومما يصدق تماما هو احتمال استخدام الميليشيات للاستفزازات الكيميائية. وأعتقد أنهم يفهمون ذلك تماما، ولكنهم لا يكفون عن سعيهم إلى انتحال ذريعة ما للتدخل العسكري. إن المسؤولين في الولايات المتحدة، ورئيس مكتب الشؤون الخارجية والجهات الأخرى، سبق أن تكلموا عن ضربات عسكرية ضد سوريا، ومن الواضح أن النشاط الذهني يسير في ذلك الاتجاه. ونحث الجميع على وقف الحيل القذرة والانضمام إلى الجهود المتضافرة للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية من خلال تنفيذ القرار الذي اتخذناه للتو. ونأمل من الأمم المتحدة عموما ومن السيد لوكوك شخصيا، بصفته وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الارتقاء إلى مستوى الحدث.

لقد عممنا مشروع البيان الرئاسي بشأن تنفيذ القرار. ولقد وضعناه بموجب إجراء الموافقة الصامتة حتى الساعة ١٣/٠٠، ونحض المجلس على اعتماده. ويحدونا الأمل في ألا تكون هناك اعتراضات قبل الساعة ١٣/٠٠. وسوف اسمح لنفسي بتلاوته.

(تكلم بالإنكليزية)

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراره ٢٤٠١ (٢٠١٨)، يحث جميع الأطراف على تنفيذه، وتحقيقا لهذه الغاية، يحث كذلك جميع الجماعات المسلحة وجميع الدول الأعضاء التي لها تأثير عليها على ضمان سلامة الممرات الإنسانية المعلنة للإجلاء من الغوطة الشرقية. ويدعو مجلس الأمن إلى إنشاء ممرات إنسانية مماثلة في التنف والركبان. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يعجل في إيفاد بعثة إلى الرقة لتقييم الاحتياجات الإنسانية هناك.

تكلم (بالروسية)

وبالمناسبة، شأننا شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سلمي للنزاع السوري. إننا نبذل كل ما في وسعنا لتحقيق ذلك، ومن المؤكد أننا نفعل أكثر من الذين ينشرون النار والغضب اليوم.

ونقترح، كما اقترحنا دائما، أن ينضموا إلى هذه الجهود، بدلا من عرقلتها في محاولة لخدمة مخططاتهم الجغرافية – السياسية.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أولا يؤيد وفد الكويت ما جاء في بيان ممثل السويد بالنيابة عنا باعتبارنا مشاركين في صياغة الوثائق المتعلقة الملف الإنساني السوري. ونتقدم بالشكر على الإحاطة الإعلامية التي تقدم بها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وتلك التي قدمها السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. بعد مضي أربعة أيام على اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي طالب جميع الأطراف بوقف إطلاق النار في جميع مناطق سورية لمدة ٣٠ يوما، أود التأكيد على ما يلي:

أولا، لقد أوضحنا منذ البداية أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا يعد سوى خطوة أولى نحو تحسين الوضع الإنساني في سورية. إلا أننا لم نشهد تنفيذا لأحكام القرار – ولو بشكل جزئي – كما سمعنا اليوم من السيد لوكوك، وتحديدا في الغوطة الشرقية. إن وحدة مجلس الأمن التي أظهرها عند اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) توجب علينا جميعا الحرص على تنفيذ أحكامه بشكل كامل وفوري دون إبطاء بهدف التخفيف من معاناة الأشقاء في سورية وحماية المدنيين. فهذا القرار ملزم وعلى الجميع تنفيذه بموجب أحكام الفقرة ٢٥ من الميثاق.

ثانيا، نشيد باستعداد الأمم المتحدة وجاهزيتها من أجل الدخول إلى الغوطة الشرقية وبقية المناطق المحاصرة الأخرى بهدف تقديم كافة أنواع المساعدات لإغاثة المحتاجين. وندعو كافة أطراف النزاع في سورية إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والامتثال لأحكام القرار، الذي تناول معظم الجوانب التي تمس معاناة الإنسان السوري بشكل يومي.

ثالثا، نؤكد على أهمية أن يقوم أعضاء المجلس بالمساهمة في دفع كافة أطراف النزاع في سورية إلى التطبيق الفوري لأحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ونجدد هنا التزامنا كمشاركين في القيام على الصياغة بالمتابعة الحثيثة لحالة تنفيذه، بما في ذلك الاستماع إلى إحاطة من الأمانة العامة بعد مرور ١٥ يوما على اتخاذ القرار.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

ووفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): اطلعت حكومة بلدي على التقرير الشهري الثامن والأربعين لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. ولقد وجهنا صباح يوم أمس وكالعادة رسالة رسمية إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن تتضمن موقف الحكومة السورية من التقرير الحالي.

نحن واقعيون. نحن نعرف أن منظمة الأمم المتحدة ليست منظمة خيرية، وذلك بحكم فشلها في تطبيق أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي منذ تأسيسها. والحالة الفلسطينية خير مثال. ولكن يضاف إلي الحالة الفلسطينية فشل آخر في كل من العراق وليبيا ويوغسلافيا وغرينادا، لمن نساها، ونيكاراغو، إلى آخره. لكن على الأقل دعونا نحافظ على هذه المنظمة كمنظمة طالما أن صفة الخيرية غير موجودة فيها.

أود أن أشير إلى النقاط التالية:

أولا، تؤكد حكومة بلدي على التزمها الدائم بمبادئ القانون الدولي ومبادئ القانون الدولي الإنساني وكذلك التزامها بالقوانين الوطنية السورية والدستور السوري التي أقرت جميعها بمسؤولية الحكومة السورية عن ضمان أمن وسلامة المواطنين السوريين في مواجهة المجموعات الإرهابية.

ثانيا، لا يزال التقرير الحالي، وعلى غرار سابقيه، مشوبا بعيب جسيم يتمثل في اعتماد معديه على مصادر مسيسة ومصادر مفتوحة وأرقام لا مصداقية لها في حين يتجاهل التقرير المصادر الحكومية الموثوقة، لا بل حتى تقارير ممثلي الأمم المتحدة العاملين في سورية، وهم الممثلون الذين يقرون في تقاريرهم التي يرفعونها إلى الأمم المتحدة في نيويورك بجهود الحكومة السورية وتعاونها في المجال الإنساني والتسهيلات المقدمة لعملهم، لكن هذه الإيجابيات تختفي بقدرة قادر عندما تصل إلى نيويورك.

ثالثا، تستهجن حكومة بلدي صمت معدي التقرير ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خصوصا بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، عن رصد وإبراز آثار العدوان الهمجي التركي على مدينة عفرين السورية وما تسبب فيه هذا العدوان من خسائر كبيرة في الأرواح وإصابات، لا سيما في صفوف الأطفال والنساء، ودمار في الممتلكات العامة والخاصة ونزوح كبير لسكان المدينة ونقص شديد في الاحتياجات الإنسانية. لكن عفرين ليست الغوطة الشرقية وليست حلب الشرقية وليست كفريا والفوعة.

رابعا، ترفض الحكومة السورية رفضا قاطعا استمرار صمت معدي التقرير عن الآثار الكارثية الناجمة عن عمليات ما يسمى ”التحالف الدولي“ وأعضائه وقتله للمئات من المدنيين ومن عناصر القوات السورية التي تحارب داعش. وكان آخرها المجزرتين الجديدتين اللتين تسببتا أمس في مقتل ٢٩ مدنيا وإصابة العشرات بجروح بالغة معظم من النساء والأطفال في قريتي الشعفة وظهرة علوني في ريف دير الزور الشرقي. وطيران التحالف الأمريكي مختص أكثر ما هو مختص بقصف هذه المنطقة من ريف دير الزور الشرقي لأن فيها مدنيين لا يشكلون حاضنة للإرهاب، إرهاب داعش وإرهاب جبهة النصرة، هذا ناهيك عن الدمار الهائل الذي ألحقته هذه القوات بمدينة الرقة، كما تحدث زميلي العزيز، سفير الاتحاد الروسي قبل قليل.

تجدد حكومة بلدي إذا مطالبتها بحل هذا التحالف العدواني غير الشرعي ووقف جرائمه بحق السوريين فورا. وقد صدر اليوم بيان مهم عن قيادة الأركان الروسية يشير إلى أن مناطق سيطرة حلفاء أمريكا في سورية وضعها الإنساني هو الأسوأ في البلد، المناطق التي تخضع لسيطرة حلفاء وعملاء الولايات المتحدة الأمريكية في سورية، الوضع الإنساني فيها هو الأسوأ، إذ تحولت هذه المناطق إلى ثقوب سوداء مثل الثقوب السوداء الموجودة في الكون في الفراغ الجوي.

فيما يخص الوضع في الغوطة الشرقية تؤكد الحكومة السورية أن سبب تأجج الوضع فيها في الآونة الأخيرة هو قيام المجموعات الإرهابية المنتشرة في تلك المنطقة بشن هجمات على المناطق السكنية والنقاط العسكرية وإطلاق أكثر من ٢١٨٠ قذيفة صاروخية وقذيفة هاون على مدينة دمشق حتى يوم أمس، مما أدى إلى استشهاد أكثر من ٦٦ مدنيا وإصابة ٤٧٤ غيرهم، ما استدعى قيام القوات الحكومية بالرد على تلك الاعتداءات انطلاقا من واجباتها الدستورية بضمان أمن وسلامة المواطنين، وهو ما استهللت به بياني. وتستهجن حكومة بلدي، في هذا السياق، استمرار معدي التقرير باستخدام مصطلح ”المناطق المحاصرة“ عند الحديث عن الوضع في الغوطة الشرقية، في ريف دمشق، في حين يستمرون بالتجاهل المتعمد – بضغط من دول نافذة في هذا المجلس وخارجه – لحقيقة أن أهالي الغوطة الشرقية محاصرون من الداخل من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة المختلفة الموجودة فيها، التي تستغل المدنيين وتستخدمهم كدروع بشرية وتقوم بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية واحتكارها وتوزيعها على مناصريها أو بيعها للمحتاجين بأسعار باهظة، على غرار ما حصل سابقا في الأحياء حلب الشرقية.

وتأسف سورية لتجاهل معدي التقرير معاناة آلاف المخطوفين الموجودين في سجون الغوطة الشرقية وغيرها من مناطق انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، ومن بينهم نساء

وأطفال وكبار في السن ممن اختطفوا من بيوتهم وأماكن عملهم وتعرضوا لأسوأ أنواع التعذيب. هناك مدنيون يقبعون في سجون الإرهابيين خطفوا من بيوتهم، في مدينة عدرا العمالية وريف اللاذقية، قبل خمس سنوات. وفي ذات السياق تستنكر الحكومة السورية استمرار بيانات الأمانة العامة وتقارير الأمين العام، حتى هذه اللحظة، في تجاهل ما يتعرض له ٨ ملايين مدني في العاصمة دمشق من مئات القذائف والصواريخ اليومية التي تطلقها المجموعات الإرهابية من الغوطة الشرقية.

وتشدد حكومة بلدي على أن ادعاءات معدي التقرير، شأنهم شأن الدول الغربية المؤثرة عليهم، فيما يخص حصار الحكومة السورية المزعوم للغوطة يتم دحضها بشكل مستمر. وقد كان آخر ما يثبت عدم مصداقية هذه الادعاءات التقارير التي تحدثت عن تقديم النظام السعودي مساعدات للغوطة الشرقية خلال شهر شباط/فبراير، وهذا يبرهن على أن الغوطة غير محاصرة، أولا، وثانيا، بأن الوصول إليها ممكن، خاصة وإن إمدادات التنظيمات الإرهابية المسلحة الموجودة في الغوطة من الأسلحة والذخائر الواردة إليها من حكومات الدول الداعمة للإرهاب، مستمرة حتى الآن، ومن بينها ما يسمى بالمساعدات (الإنسانية) السعودية.

لا يوجد من هو أحرص من الحكومة السورية على حياة مواطنيها وحمايتهم على كل شبر من الأرض السورية. وفي هذا السياق، عملت حكومة بلدي على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها في معرض ردها على إرهاب المجموعات المسلحة في الغوطة الشرقية. وقد سعت إلى إبعادهم عن هؤلاء الإرهابيين من خلال تأمين ممر إنساني آمن لخروجهم، تم الإعلان عنه بعد ساعات من اعتماد القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وذلك لضمان سلامتهم بالتعاون مع أصدقائنا وحلفائنا الروس، وكذلك توفير أماكن لإقامتهم مع تقديم الغذاء والدواء والرعاية الطبية اللازمة على حساب الحكومة السورية، بالمناسبة، وليس على حساب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

كما دعت الحكومة السورية أفراد المجموعات المسلحة إلى إلقاء السلاح والتوقف عن ممارسة إرهابهم من داخل المناطق والأحياء السكنية والانخراط في مبادرات المصالحة الوطنية. لكن الذي حدث هو أن المجموعات الإرهابية المسلحة، وفي مقدمتها، جبهة النصرة وجيش الإسلام وفيلق الرحمن منعت المدنيين من الوصول إلى هذا المعبر بقوة السلاح كما تعرفون أو لا تعرفون، إذ عمدت إلى استهداف المعبر الإنساني بقذائف الهاون مباشرة بعد الإعلان عن فتحه.

أما الرسالة التي وجهها إليكم الإرهابي محمد علوش صراحة فكانت رفضه خروج أي مدني من الغوطة – هذا ما قاله – والهدف واضح، فهو يريد استخدامهم كرهائن ودروع بشرية. والحمد لله هناك اليوم موضة جديدة في الأمم المتحدة، حيث تأتي رسالة من مجموعة إرهابية فيتم تعميم مضمونها كوثيقة رسمية، وهذا آخر اختراع خيري لمنظمة الأمم المتحدة. لا توجد قرارات لمكافحة إرهاب وليس هناك احترام لذكاء الدول الأعضاء.

إن من تابع مسار اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ومن تابع بعض البيانات والإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم، يصل إلى حقيقة لا لبس فيها وهي أن الهدف الحقيقي من اتخاذ هذا القرار لم يكن الوصول إلى هدنة حقيقية، كما يزعم البعض، ولا حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم، بل كان الهدف استخدام مجلس الأمن من جديد لعرقلة تقدم الجيش السوري وحلفائه في مواجهة المجموعات الإرهابية المسلحة التي تهدد العاصمة دمشق. وللمرة الألف نقولها؛ يهددون العاصمة دمشق. وإلا من يفسر لنا إغفال نص القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الإشارة إلى أي من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب – قراركم، أيها السادة لم يشر إلى أي قرار لكم أنتم له علاقة بمكافحة الإرهاب. من يفسر لنا المقاومة الشديدة التي

أبدتها بعض الدول خلال المفاوضات على مشروع القرار لأي نص يستثني داعش وجبهة النصرة والمجموعات الإرهابية المرتبطة بهما من الهدنة المفترضة. ظللتم تتفاوضون ثلاثة أيام بشأن ذكر داعش من عدمه وذكر جبهة النصرة من عدمه.

تزامنت حملة الادعاءات الإنسانية ذات الصلة بالوضع الإرهابي في الغوطة الشرقية مع حملة أخرى منظمة برعاية أمريكية غربية تروج لاستخدام السلاح الكيميائي مجددا في سورية، في أماكن ينشط فيها الإرهابيون حصرا - عفوا أقصد ''الخوذ البيضاء''. ولكي يستكمل المشهد تنشر صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر اليوم مقالا افتتاحيا على طريقة ''تان تان'' - أي للأطفال - مفاده أن هناك تعاون كيميائي بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبلدي. والشيء المضحك في الموضوع هو أن المقال يأتي على صفحة كاملة، وبعد أن يشهر بالحكومتين السورية والكورية الديمقراطية، يقول إن التقرير ليس أكيدا بحسب الخبراء الذين اطلعوا على التقرير. يقول المقال:

''على الرغم من أن الخبراء الذين اطلعوا على التقرير يقولون أن الأدلة أوردها لم تثبت بصورة قاطعة أن هناك حاليا، تعاون متواصل بين كوريا الشمالية وسورية بشأن الأسلحة الكيميائية.''

يقول المثل العامي عندنا

''الله يطعم نيويورك تايمز الحج والناس راجعة''، إذ فات على الصحيفة أن السفينة الأمريكية ''MV Cape Ray'' هي التي قامت بتدمير المخزون الكيميائي الذي سلمته السلطات السورية طواعية بعد انضمام بلدي إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وبعد أن انضم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأصبحت عضوا كاملا فيها. أي أن هذه معلومات قديمة، déjà vu، كما يقال في اللغة الفرنسية. غير أن نيويورك تايمز اليوم أتاها الحماس كي تتحدث عن هذا الموضوع العجيب والغريب.

لكنه ليس عجيبا ولا غريبا. سأتلو عليكم برقية وصلتنا اليوم قبل وصولي بدقائق. هذه لمعلوماتكم لتأخذوها في الاعتبار عندما يعيد بعض الأعضاء هنا إثارة الموضوع بشأن استخدام الأسلحة والمواد الكيميائية. نحن نبلغكم من الآن أنه سيتم استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الإرهابيين قريبا في سورية. وسنعطيكم المعلومات الآن. صباح يوم ٢٠ شباط/فبراير، دخلت ثلاث شاحنات تركية تحمل مادة الكلور إلى محافظة إدلب، عبر معبر باب الهواء - لتدقق نيويورك تايمز بهذه المعلومات، لعلها تنشر مقالا مضادا - حيث توقفت اثنتان من هذه الشاحنات الثلاث في قرية لوزة، بريف إدلب، وتحركت الشاحنة الثالثة إلى قرية الهابط، في ريف إدلب الشمالي. وتشير المعلومات المتوفرة لدى الحكومة السورية إلى أن الإرهابيين يحضرون لعمل إرهابي يتم فيه استخدام الكلور على نطاق واسع لاتهام الجيش العربي السوري بذلك، حيث أن لدى هؤلاء الإرهابيين تعليمات صارمة من الاستخبارات الغربية والتركية لفبركة الهجوم الكيميائي قبل تاريخ ١٣ آذار/مارس، لماذا ؟ لأن ذلك هو موعد انعقاد الدورة السابعة والثمانين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

تشير المعلومات التي وصلتني قبل قليل إلى أن الشاحنتين المشار إليهما أعلاه موجودتان في قرية قلب لوزة، حالياً في مدرسة القرية، مع تواجد لعدة سيارات وأعداد من الإرهابيين في المدرسة، كما تقولون دائماً إنه يتم قصف المدارس والمشافي، حيث حولوا المدرسة إلى خزان للمواد الكيميائية، أما الشاحنة الثالثة فتوجد حالياً في مقر تابع لما يسمى ''هيئة تحرير الشام'' الذين هم عملاء لتركيا في الجهة الشمالية الشرقية لقرية الهابط، مع وجود أعداد كبيرة من الإرهابيين يقومون بإفراغ الشاحنة في ذلك المكان. هذه المعلومات نتركها في عنايتكم، ونحن نقول لكم هؤلاء الإرهابيون بتعليمات من مشغليهم سيستخدمون الكيميائي قبل تاريخ ١٣ آذار/مارس القادم.

ختاماً، إن من يتحمل المسؤولية الحقيقية عن وقف الأعمال القتالية هي تلك الدول التي تملك التأثير والنفوذ الفعليين على المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة وفي غيرها من المناطق السورية، لوقف أعمالها الإرهابية والسماح للمدنيين الذين تتخذهم دروعاً بشرية بالخروج الآمن والطوعي من تلك المناطق التي تستخدمها تلك المجموعات كقواعد لشن هجماتها الإرهابية.

هناك في هذه المنظمة مجموعة من الدول التي تتباكى على الوضع الإنساني في سورية، حيث قامت خمس دول بعضها عضو في هذا المجلس بدعوة الدول الأعضاء إلى حضور فيلم لتنظيم ''جبهة النصرة'' أقصد ''الخوذ البيضاء'' هنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمم المتحدة. هناك دول أعضاء في هذا المجلس يروّجون لتنظيم إرهابي موجود على قوائم مجلس الأمن ككيانات إرهابية. أترك هذا الأمر أيضاً في عنايتكم لعل وعسى أن يتم التعامل معه بطريقة مناسبة.

الرئيس: أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأودّ قبل رفع هذه الجلسة، وبما أنها آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أن أعرب عن خالص تقدير وفد دولة الكويت لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين وأعضاء بعثاتهم وأمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم. لقد كان شهراً حافلاً تمكّنا فيه من تحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة في نطاق اختصاصاتنا، وما كنا لنتمكّن من القيام بذلك بمفردنا أو دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جانب جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلاً عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والتحريريين وموظفي الأمن المعنيين. وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أننا نتكلّم باسم المجلس حين أتمنّى لوفد هولندا حظاً سعيداً في شهر آذار/مارس المقبل.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفُعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥